جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٦٢)

الهجرة المختلطة

الواقع الدولى والإقليمى والمحلى مع

تركيز خاص على الهجرة غير المشروعة للأطفال المصريين

الباحث الرئيسى

د. مجدة إمام
د. سحر عبود

ديسمبر٢٠١٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

مذكرة خارجية
رقم (١٦٦٢)
(سلسلة علمية محكمة)

الهجرة المختلطة: الواقع الدولى والإقليمى والمحلى
مع
تركيز خاص على الهجرة غير المشروعة للأطفال المصريين

د. مجدة إمام

د. سحر عبود

ديسمبر ٢٠١٨

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط."

موجز البحث

الهجرة المختلطة: الواقع الدولى والإقليمى والمحلى مع تركيز خاص على الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين

يهدف البحث إلى رصد وتحليل ظاهرة الهجرة المختلطة، وبخاصة هجرة الأطفال مع ذويهم أو غير المصحوبين وكيف تعامل المجتمع الدولى والإقليمى والمحلى مع هذه الأنواع الجديدة من الهجرة، من أجل الوصول إلى معالجتها والحد من آثارها التى تهدد كيان الأسرة، ثم الدول ذات العلاقة بالظاهرة. **وقد** اعتمد البحث على الوصف والتحليل فى تناول الموضوع، كما اعتمد على المنهج المنظومى فى تناول الحلول والمعالجات الخاصة بها.

ومن أهم النتائج المستخلصة:

١. إن الهجرة المختلطة بمختلف أنواعها حظيت باهتمام عالمى غير مسبوق، ووضعها على الأجندة الدولية لرؤساء الدول فى معظم بلدان العالم
٢. إن التقديرات المتعلقة بالهجرة المختلطة مازالت غير دقيقة، ومازالت تحديا تسعى الدول إلى تجاوزه
٣. توجيه اهتمام الدول الطاردة للمهاجرين إلى رعايتهم داخل البلاد التى هاجروا إليها بطرق غير نظامية، وتسوية أوضاعهم بقدر الإمكان

الكلمات الدالة: الهجرة المختلطة – الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين – مواجهة الهجرة المختلطة على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى.

Abstract

Regional and local Reality with ‹Mixed Migration: International focus on Illegal Migration of Egyptian Unaccompanied Minors

This Research aims at Monitoring and analyzing The Mixed Migration Phenomena‹ A New type of international migration including Illegal migration of unaccompanied minors.
Studying types of dealing with mixed migration. And treatment of their effects especially that effect negatively both families and nations‹ whether the nations of origin‹ destination or transit.

Methodology: The Research uses the descriptive and analytical approach in addition to the systems approach which deals with the different aspects of the phenomena‹ economically‹ socially and politically either on the domestic or the international level. Special attention has been made for the cooperation and coordination between all the interested parties.
Important Conclusions: The Estimation of Mixed migration is still incorrect‹ a challenge that the governments try to overcome.
Mixed migration became a principal subject on the international agenda‹ thus involving precedent interest on the global arena.
Redirecting the international interest towards pushing the origin countries to make their utmost for solving the problems of potential immigrants domestically‹ thus encouraging them to stay in their nations.

Key Wards:
Mixed migration - Illegal migration of Egyptian unaccompanied minors - Confronting mixed migration at the international‹ regional and local levels.

المحتويات

المقدمة:..... - ١ -
الفصل الأول: الإطار المنهجى والدراسات السابقة..... - ٢ -
الفصل الثاني :الهجرة المختلطة: الواقع الدولى والإقليمى وسياسات المواجهة ..... - ٢١ -
الفصل الثالث :الوضع الحالي للهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين غيرالمصحوبين..... - ٤٣ -
خاتمة واهم النتائج والتوصيات ٦٥-
ملخص البحث..... - ٧١ -
المراجع باللغة العربية : ..... - ٧٤ -
المراجع باللغة الاجنبية ٧٧

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (١-٢) عدد الأطفال المهاجرين غير المصحوبين في بعض الدول الأوربية خلال الفترة: يناير – يونيو ٢٠١٧	٣٣
جدول رقم (٢-٢) التوزيع النوعي والعمري للأطفال غير المصحوبين في بعض الدول الأوروبية	3٤
جدول رقم (١-٣) وضع المحافظات الأكثر إرسالا للمهاجرين بالنسبة لمؤشرات التنمية	٤٨

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل (١-٢) اهم المسارات الخاصة بالهجرة المختلطة	٢٢
شكل (٢-٢) تطور عدد الأطفال غير المصحوبين علي مستوي الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٥	٣٥
شكل (٣-٢) الأطفال غير المصحوبين عام ٢٠١٥ وفقا للفئة العمرية علي مستوي الاتحاد	٣٥
شكل (٤-٢) نسبة الأطفال من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين الى إيطاليا	٤٥

الهجرة المختلطة: الواقع الدولى والإقليمى والمحلى مع
تركيز خاص على الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين

المقدمة:

تعد الهجرة المختلطة من الهجرات التى انتشرت حديثا وضمت بداخلها أنواعا من الهجرات المتعددة ومنها: هجرة اللاجئين بمختلف أنواعهم سواء هجرة قسرية أو اضطرارية أو لجوء سياسى وتضم أيضا الهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير المنظمة، وظهر حديثا هجرة الأطفال غير المصحوبين.

قد حظيت الهجرة المختلطة بمختلف أنواعها باهتمام عالمى غير مسبوق، ووضعها على الأجندة الدولية لرؤساء الدول فى معظم بلدان العالم.

فقد كانت سببا لاهتمام الباحثة بدراستها، حيث تضم بداخلها الهجرة غير الشرعية وهجرة الأطفال المصريين غير الشرعية.

فنتيجة اتباع أوربا سياسة الحد من الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود والتشدد فى القوانين الخاصة بذلك – ومن هذه الإجراءات المستخدمة إعادة المهاجر البالغ إلى بلده الأصلي – فظهرت هجرة الأطفال الأقل من الثامنة عشر، لأنه فى حالة تطبيق سياسة الإعادة، لاينطبق ذلك على الأطفال ويظل الطفل مقيما فى البلد التي هاجر إليها، مع توفير سبل الرعاية كلها له، والتى تشمل التعليم والرعاية الصحية ...إلخ، ومن هذه الدول التى تتبع ذلك: إيطاليا والسويد وفرنسا وألمانيا.

ولذلك اهتم البحث بتلك الهجرة من أجل توجيه اهتمام الدول الطاردة للمهاجرين، إلى رعايتهم داخل البلاد التى هاجروا منها بطرق غير نظامية، وتسوية أوضاعهم بقدر الإمكان ومساعدتهم على التغلب على ظروفهم القاسية وغير المستقرة، وذلك ليس طلبا، بل أصبح واجبا وضرورة، حتى لايتعرضوا للجريمة واستغلالهم فى منظمات إرهابية عالمية.

وسوف يتناول البحث هذه المشكلة البحثية فى ثلاثة فصول وخاتمة مقسمة كالتالى:

الفصل الأول: ويتناول الإطار المنهجى للبحث والأدبيات التى اهتمت بالموضوع.

الفصل الثانى: تناول الهجرة المختلطة على المستوى الدولى والإقليمى مع سياسات المواجهة الدولية والإقليمية وانعكاس ذلك على مصر.

الفصل الثالث: يتناول هجرة الأطفال المصريين غير الشرعية والجهود المبذولة على مستوى الدولة للحد منها.

ثم خاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات وملخص، واخيرا المراجع باللغة العربية والاجنبية.

وقد قامت د. سحر عبود بإعداد الفصل الثانى من البحث فقط، وقامت د. مجدة إمام بإنجاز الفصلين الأول والثالث والخاتمة واهم النتائج كما قامت بإعداد البحث في صورته النهائية.

الفصل الأول: الإطار المنهجى والدراسات السابقة

تمهيد

لقد تعددت أبعاد ظاهرة الهجرة، وتغيرت أنماطها، وتغيرت الفئات المهاجرة، كما إنها شغلت المجتمع الدولى بمختلف مستوياته، وأصبحت بندا من بنود الأجندة الدولية التى تعقد لها المؤتمرات خصيصا، وتدور حولها المفاوضات والمساومات الدولية.

وطبقا للإحصائيات العالمية الأخيرة والتقديرات الصادرة عن منظمة الهجرة العالمية قد بلغت تقديرات عدد المهاجرين العالميين في عام ٢٠١٥ هو ٢٤٤ مليون مهاجر، وهذا العدد يمثل ٣.٣% من تعداد سكان العالم بأكمله.[١]

"فالهجرة تمثل هدرا للطاقات والكفاءات الطازجة، وهذا الهدر له آثاره على بناء المجتمع ونمائه وعلى صحة إنسانه وعافيته النفسية، وعلى الأمن الاجتماعى."[٢]

والأمن الاجتماعى للدول التى تستقبل المهاجرين بكافة أنواعهم يعد عاملا من العوامل الذى جعلت الهجرة على الأجندة الدولية.

ومن الشائع فى دراسات الهجرة إن الشباب عموما والشباب من الكفاءات هم النسبة الغالبة فى الهجرة بمختلف أشكالها سواء الهجرة الدولية[٣] أو الهجرة غير الشرعية، أما الجديد، وهو هجرة الأطفال، وهم يمثلون بداية تشكيل الطاقات البشرية فى مستقبل أى مجتمع.

وتعد الهجرة المختلطة ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، فهى ليست نتاجا لعوامل محلية وإقليمية فقط، وإنما هى نتاج لأبعاد عالمية أيضا، حيث لعبت الصراعات الدولية دورا رئيسيا فى انتشارها واستمرارها.

---

(١) International Organizatiom Migration (I.O.M) World Migration Report 2018.

(٢) مصطفى حجازى، سيكولوجية الانسان المهدور، المركز الثقافى العربى، بيروت، ٢٠٠٥ ص ٢١١

- لمزيد من التفاصيل عن هجرة الكفاءات من الشباب، انظر مجدة امام "، هجرة رأس المال البشرى وانعكاستها على التنمية فى المجتمع المصرى: الواقع الراهن وآفاق المستقبل، معهد التخطيط القومى، القاهرة ٢٠١٢.

وتعد الهجرة الدولية ظاهرة ديموجرافية واجتماعية واقتصادية، تتأثر بشكل مباشر بعوامل داخلية وخارجية، ومن أهم هذه العوامل: ديناميكيات سوق العمل على المستوى الدولى، وكذلك الظروف السياسية سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للهجرة.

ويتناول البحث ظاهرة الهجرة المختلطة بكل أبعادها الدولية والإقليمية والمحلية، والجهود المبذولة دوليا للحد من آثارها، ثم يتناول البحث هجرة الأطفال المصريين غير المصحوبين، وهى ظاهرة جديدة ظهرت لتتجاوز الإجراءات المشددة التى تتخذ مع الكبار المهاجرين هجرة غير شرعية.

ومن هنا ظهرت مشكلة البحث، الذى يهدف إلى التعرف على التغيرات الجديدة لظاهرة الهجرة المختلطة بعد ثورات الربيع العربى، حيث ظهر نوع جديد أضيف إليها، وهى الهجرة المختلطة وظاهرة هجرة الأطفال مع ذويهم أو غير المصحوبين، وكيف تعامل المجتمع الدولى، والإقليمى والمحلى مع هذه الظاهرة، للوصول إلى معالجتها والحد من آثارها التى تهدد كيان الأسرة ثم الدولة (دولة المنشأ)، ثم الدولة الجاذبة أو التى تسمح بدخول هذه الفئات إلى حدودها.

أهمية البحث والمستفيدون **منه:**

- يعد البحث من البحوث المهمة التى تستهدف مساعدة صانع القرار فى التعامل مع الظواهر الاجتماعية الجديدة التى تعدت حدود الدول، وأصبح الحل لايتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، بل صار يتطلب تعاونا دوليا، واتفاقيات دولية لعلاج هذه الظواهر ومن أهمها: الهجرة المختلطة وهجرة الاطفال، الذين يشكلوا مستقبل أي وطن.
- يتناول البحث ظاهرة الهجرة المختلطة بكل أبعادها الدولية والإقليمية والمحلية، والجهود المبذولة دوليا للحد من آثارها، ثم يركز البحث علي هجرة الأطفال المصريين غير المصحوبين، وهى ظاهرة جديدة ظهرت لتتجاوز الإجراءات المشددة التى تتخذ مع الكبار من المهاجرين غير الشرعيين، وسوف نرصد حجمها وخصائصها والدوافع المؤدية إليها. المثال: هجرة الأطفال إلى إيطاليا، أصبحت مشكلة داخل إيطاليا، لأن هناك عصابات تستغل هؤلاء الأطفال فى مختلف الجرائم وأهمها: الجنس والمخدرات، فكيف سيتعامل

المشرع المصرى مع هؤلاء، وكيف سيتعامل المجتمع المصرى معهم، بعد أن أصبحوا مشروعا للإجرام والجريمة.

- **المستفيدون من البحث:** وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة التضامن الاجتماعى،
- وزارتا القوى العاملة.
- المجلس القومى للأمومة والطفولة
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- الجامعات والجهات البحثية المعنية بالموضوع

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى رصد وتحليل ظاهرة الهجرة المختلطة التى انتشرت بعد ثورات الربيع العربى، حيث ظهر نوع جديد أضيف إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما ظهرت ايضا ظاهرة هجرة الأطفال مع ذويهم أو غير المصحوبين، وكيف تعامل المجتمع الدولى والإقليمى والمحلى مع هذه الأنواع الجديدة من الهجرة، من أجل الوصول إلى معالجتها والحد من آثارها التى تهدد كيان الأسرة، ثم الدولة (دولة المنشأ)، ثم الدولة الجاذبة، أو التى تسمح بدخول هذه الفئات إلى حدودها، دول المعبر وأيضا، مثل ليبيا.

ولتحقيق هذه الأهداف سوف تطرح مجموعة من التساؤلات هى:

- ما الهجرة المختلطة، وما أهم خصائصها؟
- ما الأبعاد الجديدة لظاهرة هجرة الأطفال غير الشرعية؟
- ما الأسباب والدوافع لهجرة الأطفال غير المصحوبين؟ ومن المشجعون لهم؟
- ما موقف المجتمع الدولى والإقليمى والمحلى من الظاهرة، وهل الإجراءات والاتفاقيات التى اتخذت سوف تحد منها؟
- ما دور المجتمع المحلى فى ذلك؟
- ما موقف الجهات المعنية فى مصر، وما المداخل المقترحة لها؟

منهجية البحث:

كما نعلم بأن الهجرة الدولية ظاهرة ديموجرافية واجتماعية واقتصادية، تتأثر بشكل مباشر بعوامل داخلية وخارجية، ومن أهم هذه العوامل ديناميكيات سوق العمل على المستوى الدولى وكذلك الظروف السياسية سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للهجرة، وبالتالى تتعدد النظريات التى تفسر ظاهرة الهجرة، ومن أقدمها: نظرية الطرد والجذب وأحدثها: نظرية النظم العالمية التى تفسر حركة الهجرة كنتيجة للتفاعل الكلي والجزئي في البنية التي تؤسس عليها الهجرات، وتشير البنية الكلية إلي عوامل المؤسسات الواسعة النطاق، وشبكات التواصل الاجتماعى التى أصبحت عاملا من العوامل المؤثرة فى حركة الهجرة. بالإضافة إلى نظرية التفاعلية الرمزية، التى اهتمت بالعوامل الذاتية المتأثرة بالبيئة الاجتماعية للفرد فى اتخاذ قرار الهجرة، "وترى إن السلوك البشرى أساسه نتاج اتصال الرموز الاجتماعية بين الأفراد وتكمن الفكرة الأساسية للتفاعلية الرمزية، فى إن العقل والذات ليسا أمرا فطريا وراثيا ولكنهما بالدرجة الأولى – نتاجا للبيئة الاجتماعية."[1]

أما تفسير الهجرة وفقاً لنظرية "دوركايم" قد قام بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

١- الهجرة السرّية وكونها انتحار أنانى: ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التى يعيش فيها، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعى داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السرّى من يسانده عندما تحل به أية مشكلة وبذلك تصبح الهجرة السرّية من الاستراتيجيات الحيوية التى يحددها لنفسه.

٢- الهجرة السرّية وكونها انتحار إيثارى: وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

٣- الهجرة السرّية والانومى: تحدث الهجرة السرّية فى هذه الحالة عندما:

- **تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية فى المجتمع.**
- **تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية فى المجتمع.**

([1]) فرانك ويليامز ومارلين ماك شان، السلوك الاجرامى، النظريات" ترجمة عدلى السمرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٦,ص٢٢٣

- **تحدث هوّة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصى وما هو متوفر فعلاً."** [١]

وبذلك يفسر دوركايم الهجرة، بدايةً من مرحلة اتخاذ القرار والظروف الاجتماعية والثقافية التى دفعت الفرد لاتخاذ هذا القرار.

ولكن ظهرت الان بوضوح الابعاد العالمية للهجرة، فى ظل العولمة، حيث ظهرت مجموعة جديدة من النظريات حول الهجرة عبر الحدود الوطنية، والمجتمعات التى تكونت نتيجة لها، أحد جوانب العولمة هو التحسن السريع فى مجال تكنولوجيات النقل والاتصالات، مما سهل على المهاجرين على نحو متزايد الحفاظ على علاقات وثيقة مع مناطقهم الأصلية. كما سهل زيادة الانتقال الدائرى والمؤقت بشكل مكّن الناس من الهجرة المتكررة بيت منطقتين أو أكثر، تربطهم بها ارتباطات وعلاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد نشطت المناقشات حول الهجرة المتخطية للحدود الوطنية من خلال أعمال قام بطرحها باك وآخرون (Bach et.al. 1994) أكدوا فيها أن فكرة تراجع أهمية الدول الوطنية آخذة فى البروز، مع العواقب التى ستنتج عنها، وهو أمر مهم بالنسبة للهوية الوطنية والسياسات الدولية.[٢]

وننطلق فى هذا البحث من الاتجاه الذى يرى الهجرة ليست أحادية التفسير؛ بل تنطلق من ثلاث اتجاهات: الاتجاه العالمى فى التفسير، والاتجاه الذاتى (متخذ قرار الهجرة)، والاتجاه المحلى (المجتمع الطارد).

- وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفى والتحليلى فى تناول الموضوع، فى ضوء الاتجاهات النظرية الثلاثة السابق ذكرهما، كما اعتمد على المنهج المنظومى فى تناول الحلول والمعالجات الخاصة بها، لأن المنهج المنظومى يعالج الظاهرة من كافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية، من خلال التعاون والتنسيق بين كل القطاعات المسئولة عن مواجهة المشكلة.

---

(١) إيميل دور كايم "قواعد المنهج فى علم الاجنماع "ترجمة محود قاسم والسيد محمد بدوى، المركز القومى للترجمة، العدد ١٨١٠، ٢٠١١

(٢) ستيفن مارك "عصر الهجرة" ترجمة منى الدروبى، المركز القومى القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

المفاهيم:

1- مفهوم الهجرة* المختلطة

من الأمور المنهجية المعروفة، تحديد المفاهيم التى يتناولها البحث، وسوف نبدأ بمفهوم الهجرة المختلطة. ويعد مفهوم الهجرة المختلطة حديثا نسبيا، حيث إن هذه الهجرة المختلطة ظهرت نتيجة الصراعات الاقليمية التى ظهرت فى بدايات الألفية الجديدة.

لكن أصبحت محل اهتمام دولي وإقليمي ومحلي، نتيجة تزايد أعدادها بشكل كبير، وما يترتب علي ذلك من تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متعددة سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستقبلة أو العابرة.

والهجرة المختلطة تضم هجرات أخرى بداخلها، حيث تتضمن داخلها الهجرة غير الشرعية والنظامية، كما تتضمن المهاجرين اللاجئين نتيجة لأسباب سياسية...إلخ، وأيضا هجرة الأطفال سواء المصحوبين بذويهم أو غير المصحوبين.

كما تستخدم لوصف حقيقة بدأت منذ فترة وهي: مجموعة من الأفراد في ظروف مختلفة ولدوافع متباينة غالبا ما تهاجر في اتجاهات متماثلة مستخدمين: نفس المسارات. وتضم مهاجرين ذوي خلفيات تاريخية متباينة بعضهم اضطر للهجرة نتيجة الاضطهاد ويلتمسون اللجوء والبعض الاخر تحرك لأسباب اقتصادية، والبعض لا يعرف إن تحركاته تتم في إطار منظم من الاستغلال.[١]

وتتعدد المفاهيم الخاصة بالهجرة المختلطة ما بين الكيانات المختلفة،

وتعرف منظمة الهجرة الدولية (IOM) الهجرة المختلطة: بأنها تحركات سكانية مهاجرة تتسم بالتعقد لأنها تضم بالإضافة إلى المهاجرين التقليديين، اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين، وقُصر غير مصحوبين ومهاجرين مهربون، وضحايا الاتجار بالبشر وغيرهم من المهاجرين. [٢]

(*) توجد مفاهيم مختلفة للهجرةالخارجية وفقا لعلم السكان وعلم الاجتماع الهجرة تعنى الانتقال من دولة الى اخرى للبحث عن وضع احتماعى واقتصادى افضل. لمزيد من التفصيل انظر.١- صالح بن إبراهيم بن عبد العزيز الخضيري علم اجتماع الهجرة والسكان ٢- حمدى عبد الحميد، علم اجتماع الهجرة ٢٠١٤

(1) Carling, Jørgen, Anne T. Gallagher und Christopher Horwood."Beyond Definitions. Global migration and the smuggling-trafficking nexus." RMMS Discussion Paper No. 2: Beyond Definitions, Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS), Nairobi, November ٢٠١٥: ١. www.regionalmms.org/images/DiscussionPapers/Beyond_Definitions.pdf.

([2]) R.Perruchoud and J. Redpath(eds),(2011)," Glossary on migration, International Migration Law No. 25", IOM,Geneva.P.3.

أما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR): فترى إن الهجرة المختلطة تمثل نمطا جديدا ومعقدا وغير متجانس من الهجرة يصعب فيه التفرقة بين المهاجر واللاجيء، لأنهم يسلكون نفس المسارات، وإن اختلفت طرق التعامل معهما وفقا للقانون الدولي.[١]

هذا ويستفيد المهاجرون واللاجئون بصورة متزايدة من نفس الطرق ووسائل النقل للوصول لدولة المقصد، وغالبا ما تكون هذه التدفقات من البشر غير قادرة علي دخول دولة المقصد بشكل قانوني، لذلك غالبا ما يستعينون بخدمات مهربين البشر اللذين يوجهونهم لرحلات برية أو بحرية خطيرة، وقد لا يستطيع المهاجرون الاستمرار علي قيد الحياة خلال هذه الرحلة. [٢]

بينما تعرف سكرتارية الهجرة الإقليمية المختلطة [٣]RMMS الهجرة المختلطة بأنها تلك التحركات التي تتضمن مجموعة متنوعة وغير متجانسة من البشر فمنهم المهاجرون غير النظاميين [الذين يخرجون من عجز حقيقي أو محتمل للازدهار (المهاجرون الاقتصاديون) أو الذين يتحركون بدافع الطموحات، والرغبة في لم شمل الأسرة الآخرين، إلخ. وغالبا ما تكون تحركات هؤلاء الأفراد منظمة ويسهلها المهربون، وبعضهم قد يتحرك بشكل مستقل. هذا بالإضافة إلى اللاجئين وملتمسي اللجوء (المهاجرين قسرا)، وضحايا الاتجار (المهاجرين غير الطوعيين)، والأشخاص عديمي الجنسية، وأخيرا، القُصر غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر أثناء التنقل.

وعادة لا تشمل الهجرة المختلطة النازحين داخليا، إلا أن RMMS تراقب وتتعقب تحركات النازحين داخليا في منطقة القرن الأفريقي باعتبارهم مهاجرين محتملين.

وتتعدد الدوافع والأسباب لهذه التيارات الجديدة من المهاجرين، ومنها: الهروب من العنف والنزاعات المسلحة من سوريا وجنوب السودان إلى أوكرانيا وهنداروس، أو بسبب الخوف من الاضطهاد الديني

---

(١) يعرف القانون الدولي اللاجئون على أنهم الأشخاص الفاريين من النزاعات المسحلة او الاضطهاد وبموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها ١٩٦٧ يلزم القانون الدولي الدول بمبدأ عدم الإعادة القسرية للاائجين لاوضاع تكون فيها حياتهم وحرياتهم مهددة. اما بالنسبة لمصطلح مهاجر فلا يوجد اجماع دولي علي تعريف موحد ودقيق للمهاجر وغالبا ما يعرف المهاجر علي انه الشخص الذي يختار التحرك علي بلاد اخري ليس بسبب التهديد المباشر بالاضطهاد او الموت ولكن لتحسين حياته من خلال إيجاد فرصة عمل او فرصة للتعليم او للم شمل الاسرة او لأسباب اخري وخلافا للاجئين فان المهاجرين لا يواجهون أي عوائق امام عودتهم لبلادهم مرة اخري. وبالتالي يكون التميز بين المهاجر واللاجيء هامة حيث القوانين الدولية تحدد تعامل الدول مع اللاجئين بينما المهاجرين يتم معاملتهم في ضوء القوانين الوطنية الخاصة بكل دولة.

(2) UNHCR, UNHCR View Point: Regugee or Migrant which is right?", July 11(2016)," available at: www.unhcr.org/en-us/news/latest/2016.

(٣) تم انشاء السكرتارية الإقليمية للهجرة المختلطة كاستجابة لاحد التوصيات التي نادي بها المؤتمر الإقليمي حول الهجرة المختلطة في خليج عدن والذي انعقد في اليمن عام ٢٠٠٨ وفي جيبوتي عام ٢٠٠٩. ويمكن الهدف العام للسكرتارية في تقديم الدعم للمؤسسات والجهات في القرن الافريقي لتحسين حماية ودعم البشر في تيارات الهجرة المختلطة داخل وخارج وعبر هذا الإقليم. ويأخذ الدعم اشكال متعددة منها توفير المعلومات، التحليل والبحوث، تطوير السياسات، الدعم والتنسيق.
لمزيد من المعلومات عن السكرتارية ومجال عملها يمكن الاطلاع علي الموقع الرسمي لها:

http://www.regionalmms.org

مثل: الروهينجا الذين فروا إلى مينمار. وقد يكون الهروب من تغيرات بيئية حادة نتجت عنها أزمات في الغذاء والمياه مثل: حالة المهاجرين من الصومال واثيوبيا، ويهاجر البعض بحثا عن عمل مثل: المهاجرون من الهند وباكستان وبنجلاديش وإندونيسيا الي دول الخليج أو من الصين للهند والعكس.[١]

٢- مفهوم الأطفال غير المصحوبين: Unaccompanied Minors

من الامور المنهجية المعروفة، تحديد المفاهيم التى يتناولها البحث، ونبدأ بمفهوم الأطفال غير المصحوبين، ولابد من تعريف الطفل وفقا لقانون الطفل، ثم تعريف الطفل غير المصحوب.

مفهوم الطفل:

يعرف الطفل فى وثيقة حقوق الطفل المادة الأولى:

إن الطفل هو كل من لم يبلغ من العمر الثامنة عشر. وهذا يعنى إن كل من لم يبلغ الثامنة عشر يحتاج إلى رعاية الوالدين والأسرة والهئيات التربوية والتعليمية والمجتمع.

- مفهوم الأطفال غير المصحوبين، حسبما ورد في المادة [١] من اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩: هم الأطفال الذين انفصلوا عن كلا الوالدين أو غيرهم من الأقارب ولا يتلقون الرعاية من أحد البالغين ممن يتحملون مسئولياتهم بحكم القانون أو العرف. والطفل هو كل شخص لم يتجاوز ١٨ عامًا.

٢- "أما مفهوم الأطفال القُصر غير المصحوبين فى قانون الهجرة: فإنهم الرعايا الأجانب أو الأشخاص عديمو الجنسية، دون سن الثامنة عشر الذين يصلون إلى إقليم دولة غير مصحوبين بشخص بالغ مسئول عنهم (سواء بحكم القانون أو العرف)، وطالما إنهم غير داخلين بشكل فعال فى رعاية مثل هذا الشخص البالغ، ويشمل القصر غير المصحوبين أو الذين تركوا غير المصحوبين بذويهم بعد دخولهم أراضى الدولة. وبذلك يتحدد مفهوم الأطفال غير المصحوبين بذويهم على انهم أولئك الذين انفصلوا عن كلا الوالدين ولايقوم على رعايتهم راشد تقع عليه مسئولية ذلك بحكم القانون أو العرف."[٢]

ونتساءل: لماذا ظهرت هجرة الأطفال غير الشرعية فى الآونة الأخيرة ؟

)1 (United Nations Children's fund A child is a child: Protecting children on the move from violence, abuse and exploitation", UNICEF,May2017,". P.13.

(2) I.O.M "Egyptian Unaccompanied Migrant Children, Case Study on irregular migratiom, cairo, 2016.page1

لأنه في مواجهة التحديات المتعددة أمام أوربا فيما يتعلق بإدارة تدفقات كبيرة ومتزايدة من المهاجرين واللاجئين اتخذت أوربا إجراءات وسياسات عديدة لمواجهة الهجرة غير النظامية ومنها إصدار تشريعات صارمة ومتشددة الي الحد الذي تعتبر فيه المهاجر غير النظامي مجرم وتعاقبه بالحبس وتجبره علي العودة إجبارا إلى بلده (حالة إيطاليا).[١]

بالإضافة إلى التشريعات، فقد تبنت أوربا مجموعة من السياسات لمواجهة الهجرة غلب عليها الطابع الأمني، حيث ركزت على تشديد الرقابة على الحدود الخارجية وتشغيل دوريات أمنية في البحر المتوسط لمنع تقدم سفن المهاجرين إلى القارة الأوربية. وكذلك تعاونت مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرًا وممرًا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها ومنع تدفق موجات الهجرة إليها، بالاضافة الى تعقب شبكات التهريب، واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز.[٢]

فنتيجة اتباع أوربا سياسة الحد من الهجرة غير الشرعية، وتأمين الحدود والتشدد فى القوانين الخاصة بذلك، ومن هذه الاجراءات المستخدمة: إعادة المهاجر البالغ الى بلده الأصلى، فظهرت هجرة الأطفال الأقل من الثامنة عشر سنة، لأنه فى حالة تطبيق سياسة الاعادة، لاينطبق ذلك على الأطفال ويظل الطفل مقيما فى البلد الذى هاجر إليها، مع توفير كل سبل الرعاية له، التى تشمل التعليم والرعاية الصحية وغيرها، ومن هذه الدول التى تتبع ذلك: إيطاليا والسويد وفرنسا وألمانيا.

الدراسات السابقة التى تناولت الموضوع:

قامت منظمة اليونيسيف بإعداد دراسة عن هجرة الأطفال بعنوان: رحلة مميتة للأطفال: طريق الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط، منظمة اليونيسيف – تنبيه حول الأطفال، فبراير ٢٠١٧.

هدفت الدراسة لمواصلة قياس ما يحدث للأطفال والنساء المهاجرين، حيث تعمل اليونيسيف في بلدان المنشأ والعبور والمقصد لحماية الأطفال من العنف، ومساعدتهم للحصول على التعليم، وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبناءً على ذلك هدفت هذه الدراسة النوعية لتقديم رؤى جديدة للتجربة الفريدة من نوعها لمجموعة محددة من الأطفال المهجرين بشكل غير شرعي من سواحل ليبيا أثناء رحلة عبورهم البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك تجربة من تمّت مقابلتهم في مراكز الاحتجاز . وذلك فى إطار مواصلة اليونيسيف جهودها فى الدعوة للحفاظ على حقوق النساء والأطفال المهاجرين في ليبيا، وشملت تلك الجهود البلديات التي وقّعت معها اليونيسيف مذكرات تعاون في إطار حملة: معا

(١) كريم يوسف،،" التشريعات الأوربية في مجال الهجرة: أسبانيا، إيطاليا، فرنسا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المغرب ٢٠١٦.

(٢)هاني سليمان،" السياسات الأوربية تجاه اللاجئين: ثلاثية الامن، الهوية ن القيم الإنسانية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (٢٠١٦).

من أجل الأطفال "التي أطُلِقت في أبريل عام ٢٠١٥. قام مكتب اليونيسيف القطري في ليبيا بتمويل دراسة مسحية لتقييم الاحتياجات في عام2016 ، وقد فتحت لنا هذه الدراسة نافذةَ على حجم التحدي.

هذا واعتمدت الدراسة على 122 مقابلة مع مهاجرين في ليبيا تضمّنت محادثات مع نساء وأطفال تمت مقابلتهم خارج مراكز احتجاز في مناطق حضرية وريفية، بالإضافة إلى نساء في مراكز احتجاز تديرها وزارة مكافحة الهجرة غير الشرعية (DCIM) في إطار وزارة الداخلية الليبية. جاء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من 12 بلدا من مناطق مختلفة في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى .أجرت منظمة IOCEA مقابلات لهذه الدراسة في الفترة بين أكتوبر 2015 ومايو2016 ، وقام باحث من جامعة تافتس بمقابلات أساسية لتحصيل المعلومات خلال شهر سبتمبر لعام 2016 في العاصمة تونس. ضمّت العينة النهائية 122 مشاركا، من بينهم 82 امرأة، و 40 طفلاً. مثّل الأطفال المهاجرون الذين تمت مقابلتهم خلال هذه الدراسة 11 جنسية، وبعض الأطفال الذين أجريت معهم مقابلات وُلِدوا في ليبيا أثناء رحلات الهجرة .من بين 40 طفلاً تمت مقابلتهم، كان هناك 25 من الذكور و 15 من الإناث، وقد تراوحت أعمارهم بين 10 و 17 عاما.

وكانت أهم نتائج الدراسة أنْ:

ذكر ثلاثة أرباع الأطفال المهاجرين الذين تمت مقابلتهم بأنهم تعرّضوا للعنف، أو المضايقة، أو الاعتداء على أيدي بالغين.

- ذكر ما يقارب من نصف النساء اللاتي تمت مقابلتهن أنهن عانين من العنف الجنسي أو الإساءة الجنسية أثناء الرحلة.
- أشار معظم الأطفال والنساء إلى أنهم اضطروا إلى الاعتماد على المهرِّبين، مما اضطر الكثيرين منهم إلى الاستدانة وفق ترتيبات" ادفع عند المغادرة "وعرّضهم لسوء المعاملة والاختطاف والاتجار.
- أفاد معظم الأطفال بأنهم تعرّضوا للإساءات اللفظية أو العاطفية، في حين عانى حوالي نصفهم من الضرب أو أنواع الإيذاء البدني الأخرى .وقد أبلغت الفتيات عن حالات اعتداء أكثر مما أبلغ عنها الأولاد.
- ذكر العديد من الأطفال المهاجرين بأنهم لم يتمكّنوا من الحصول على غذاءٍ كافٍ بينما كانوا في طريقهم إلى ليبيا.

- أفادت النساء المحتجَزات في مراكز احتجاز بغرب ليبيا التي تمكنت اليونيسيف من الوصول إليها، بتعرضهن لظروف قاسية مثل: سوء التغذية، ورداءة الصرف الصحي، والتكدّس الشديد، وعدم تمكّنهن من الحصول على الرعاية الصحية والمساعدة القانونية.
- قال معظم الأطفال والنساء بأنهم يتوقعون قضاء فترات طويلة يعملون في ليبيا لدفع كلفة المحطة التالية من الرحلة، إما للعودة إلى بلدانهم الأصلية أو الذهاب إلى وجهاتهم في أوربا.
- رغم أن معظم النساء المتزوجات (واللاتي يمثلن ثلاثة أرباع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم) جلبن معهن طفلا واحدا على الأقل، فقد تركن المزيد من الأطفال ورائهن.
- الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، المركز القومي للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠١٦.
- هدفت الدراسة الى التعرف على أبعاد الظاهرة ورصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للقرى المصدرة لها بما يساعد على تحديد عوامل الخطر الكامنة في البيئة الحاضنة لهذا السلوك، كما استهدفت استشراف الحلول والآفاق المستقبلية للتعامل معها ومواجهتها.
- من خلال دراسة ميدانية، تم تحديد عينة الدراسة من الأطفال الذين سبق وأن خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية في الفئة العمرية (٩ إلى ١٨ سنة)، وقد تم اختيار العينة من المحافظات التي أثبتت الدراسة الميدانية حول الهجرة غير الشرعية للشباب بأنها الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية، وذلك في ضوء انتشار ثقافة الهجرة غير الشرعية بها، فضلا عن وجود معارف وأقارب وأصدقاء في هذه المحافظات تشجع وتساعد الأطفال على خوض هذه التجربة.

أهم النتائج:

- بالنسبة للخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال غير المصحوبين، فقد أظهرت الدراسة بأن الغالبية من الذكور في الفئة العمرية ١٦ إلى ١٧ سنة، وبنسبة أقل في الفئة العمرية من ٩ إلى ١٥ سنة. وقد لوحظ ارتفاع نسبة

التسرب من التعليم فيما بينهم، فضلا عن ضعف المستوى التعليمي للوالدين الذين عادة ما يشتغلون بالقطاع الزراعي أو يمتهنون أعمالا حرفية.

- على الرغم من أن ثلاثة أرباع عينة الدراسة يعيشون في أسر طبيعية، إلا أن خمس العينة عانوا من سوء معاملة الأهل مما أدى إلى سعيهم للهجرة.
- أظهر المؤشر الإحصائي الذي تم بناؤه لقياس المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسر أطفال العينة بأن غالبيتهم يأتون من أسر متوسطة، وفي المقابل فقد أبرز المؤثر بأن ثلث أطفال العينة كانوا يعملون قبيل قيامهم بالهجرة بشكل غير شرعي، وبعضهم خرج إلى سوق العمل منذ سن السادسة.
- وفيما يتعلق بمصادر استقاء المعلومات حول الهجرة، فقد أوضحت الغالبية العظمى من المبحوثين اعتمادهم على الاتصال الشخصي مع الأصدقاء والأقارب، مشيرين إلى انحسار دور الإعلام الرسمي والهيئات الحكومية مما أدى إلى انتشار أفكار مغلوطة حول ظروف المعيشة والعمل والأجور في دول المقصد.
- إيجاد فرص عمل، وزيادة بدائل الهجرة بشكل شرعي، وتحسين مستوى المعيشة تأتي في مقدمة مطالب الأطفال محل العينة.

١. إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة، الأمم المتحدة، مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المغرب، ٢٠١٤.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تحديد الوضع الخاص بشمال أفريقيا، داخل السياق القاري، وتحليل مدى مراعاة السياسات والبرامج لإشكالية الهجرة واستخدامها للنتائج لتوعية صناع القرار السياسيين لاتخاذ مقاربة منهجية للهجرة. وبالتالي، يهدف التقرير الذي سينبثق عن هذه الدراسة إلى توثيق ونشر المعرفة عن الكيفية التي تراعى بها إشكالية الهجرة أو الكيفية التي يتعين استخدامها لمراعاتها في مخططات وإستراتيجيات التنمية، حيث تهدف الدراسة إلى مقارنة ودراسة القرارات السياسية المتخذة في البلدان التالية: تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وتحليل الرهانات ذات الصلة بالهجرة، بحيث تكون أيضا أداة مرافعة لمحاولة الرفع من الالتزام السياسي لهذه البلدان في مراعاة الهجرة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وسيتضمن تحقيق هذا الهدف أيضا ما يلي:

- تحليل موجز لمكاسب الهجرة وتحدياتها في شمال أفريقيا.
- تحليل مراعاة بلدان شمال أفريقيا للهجرة في السياسات والمخططات.
- صياغة أدوات فعالة وممارسات جيدة لمراعاة الهجرة في عملية التنمية.
- عرض الخيارات والتوصيات السياسية لإدراج مسائل الهجرة في جميع مراحل التخطيط من أجل التنمية.

وقد تمت الدراسة على مرحلتين بارزتين إلا أنهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا .ويتعلق الأمر بما يلي:

المرحلة الأولى: استعراض الإصدارات عن الهجرة في البلدان المعنية بالدراسة:

يشمل استعراض الإصدارات تحليلا لمراجع الكتب المتعلقة بالوضع الحالي والماضي لسياسات وتشريعات تدبير الهجرة والتنمية؛ ويحدد البيانات الإحصائية الرئيسية والإكراهات والقيود، إضافة إلى الدروس الرئيسية المستفادة.

المرحلة الثانية: تقييم مراعاة الهجرة في مخططات وإستراتيجيات التنمية.

تم إرسال استبيان للمؤسسات المكلفة بالهجرة في مختلف البلدان لتيسير تقييم مراعاة الهجرة في مخططات التنمية وإستراتيجياتها .وتولى مكتب شمال أفريقيا والمكاتب الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة مهمة تتبع ملء الاستبيانات.

أهم النتائج:

خلصت الدراسة إلى: إن المستوى الوطني هو المستوى الأكثر ملاءمةٌ لإدراج مفهوم الهجرة والتنمية؛ ويحقق التخطيط في هذا المستوى أكثر النتائج الملموسة من حيث الأثر على التنمية.

وبالنسبة للبلدان موضوع الدراسة، تستلزم عملية إدراج الهجرة والتنمية الإستراتيجيات الوطنية المكونين المؤسسين التاليين:

- بنية مؤسساتية للهجرة والتنمية.
- خطة عمل وطنية بشأن الهجرة والتنمية.

أبرزت الدراسة الاستقصائية التي تمت لدى مختلف المؤسسات الحكومية في البلدان المدروسة عددا من مكامن النقص، وهي:

- غياب المعلومات والبيانات الإحصائية لإتاحة الاعتماد على مؤشرات موثوقة (وهذا على الأرجح أحد أهم العراقيل) .

- مكّنت الدراسة الاستقصائية من تسليط الضوء على أنّ مراعاة الهجرة في البلدان الستة تتم بطريقة آنية غير متناسقة .بالفعل، يتم تنفيذ إستراتيجيات وتدابير عمومية في مجال الهجرة للاستجابة للتحديات التي تطرحها مختلف أوجه الهجرة .وتستخدم البلدان العديد من الأطر الإستراتيجية للتنمية، ذات جداول زمنية وقطاعات ومناطق جغرافية مختلفة .ويبرز تعدد آليات التخطيط غياب انسجام المقاربات، مما لا يسهّل تنفيذ العملية.

ارتكزت التدابير الحكومية في السنوات الأخيرة على العناصر التالية:

- تعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية والتعاون مع الاتحاد الأوربي للحد من تفاقم هذه الظاهرة.
- سن تشريعات وطنية جديدة تسمح بتحسين شروط وإجراءات منح اللجوء لطالبيه ودراسة ملفاتهم التي يتزايد عددها باستمرار.
- تمت المصادقة في السنوات الأخيرة على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبخاصة ذات الصلة بحقوق المهاجرين.
- تبقى الهجرة مسألة سياسية جد حساسة ومثيرة للجدل، غالبا ما تؤدي إلى تركيز الجهود التقنية والمالية على البعد الأمني والإنساني بدلا من التركيز على التنمية البشرية.
- غياب التعاون والحوار بين دول أصل المهاجرين، ودول استقبالهم حول مسألة الهجرة والتنمية (باستثناء شراكة التنقل الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوربي).

٢. محمد مصطفى محمد إبراهيم، تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة المنصورة، ٢٠١٤.

تناولت الدراسة موضوع تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية " دراسة حالة على قرية ميت ناجي بمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية " وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وأجريت هذه الدراسة على قرية ميت ناجي بمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية عن طريق استخدام أداة البحث الاجتماعي المتمثلة في استمارة الاستبيان والتي أجريت على عينة من الشباب بلغت (٢٠٠ مفردة) تمثل معظم حالات المهاجرين غير الشرعيين سواء من حيث السن والمهنة والمستوى التعليمي.

ومن أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة: زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين من الشباب من قرية الدراسة، ومن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية وهي: الرغبة في الحصول على فرصة عمل وقلة الدخل وتحسين ظروف المعيشة. كما بينت النتائج عوامل التشجيع على هجرة المبحوثين، طريقة الهجرة السرية للمهاجرين التي جاءت عن طريق السماسرة، وإن المهاجرين سافروا إلى الدول الأوربية من ليبيا عن طريق البحر رغبة في تحسين معيشتهم وتحقيق مستويات مادية مرتفعة.

٣. مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أوراق ندوة الهجرة غير الشرعية، الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٤، المملكة المغربية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الهجرة ودوافعها، وارتباطها بالجريمة المنظمة، وذلك بقصد البحث عن حلول موضوعية لتلك الظاهرة، فضلا عن سرد أهم المحافظات المصرية المصدرة للهجرة غير الشرعية والتدابير المصرية للتصدي لهذه الظاهرة.

المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها ما يلي:

- الدول الأوربية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول.
- ضرورة التحرك والتعاون الجاد بين الدول الأوربية وبخاصة إيطاليا وفرنسا واليونان ومصر من أجل إحداث تنمية مستدامة في مصر.
- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصورًا متعددة.
- باتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين.
- قواعد القانون الدولي تعطي للدول الحق في تنظيم حدودها وممارسة سيادتها الإقليمية، بما يضمن سلامة أراضيها وأمنها القومي.

٤. أمل عبد الكريم عباس حسانين، المشكلات التى تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية فى التخفيف منها من منظور الممارسة العامة، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ٢٠١٠.

استهدفت الدراسة وصف وتحليل المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال جمع البيانات عن هذه المشكلات وتحليلها ثم استخلاص النتائج، كما تستهدف الدراسة تحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي كممارس عام والذي يعمل بالتضامن الاجتماعي في التخفيف من المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، والخروج بتصور مقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة بالتضامن الاجتماعي في التخفيف من المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بنوعيه:

١- بالعينة العمدية المقصودة للأسر التي تُوفى أو فُقد لديها (الزوج أو الابن أو الأخ) نتيجة لهجرته غير الشرعية وذلك بمراكز محافظة أسيوط وبعض القرى التابعة لها التي تم فيها الحصول على هذه النوعية من الأسر وهذه المراكز هي: (أبنوب، ساحل سليم، القوصية، منفلوط، الغنايم، ديروط، البداري، أسيوط، الفتح، أبوتيج).

٢- المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالتضامن الاجتماعي بمراكز محافظة أسيوط وبعض القرى التابعة لهما التي تم فيها الحصول على مثل هذه النوعية من الأسر ممن يتعاملون بالفعل مع هذه الأسر.

وتوصلت الدارسة إلى: إن هناك مشكلات اقتصادية، ونفسية، وأسرية، واجتماعية، وقانونية، وصحية تعانى منها أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، كما تعد الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والنفسية، والأسرية، والصحية هى التى أدت بالضحايا للهجرة غير الشرعية، وهناك أوجه قصور في مستوي الخدمات المقدمة للأسر من قبل التضامن الاجتماعي، وهناك معوقات تواجه الأسر عند حصولها على خدمات التضامن الاجتماعى ومن أكثرها: عدم كفاية الخدمات المقدمة للأسرة، وإن هناك فروقا بين متوسطى درجات الدور الفعلى والدور المتوقع للعمل الذى يقوم به الأخصائى الاجتماعى بالتضامن الاجتماعى لدى المبحوثين (الأسر)، وهناك معوقات تواجه الأخصائي الاجتماعي كممارس

عام عند التخفيف من مشكلات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ومن أكثرها: المعوقات القانونية، والتي ترجع للمجتمع. كما انتهت الدراسة إلي تصور مقترح لتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام عند التخفيف من مشكلات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

٥. مجدة إمام، الشباب والهجرة غير المنظمة، بحث مقدم فى ندوة: الآثار الاجتماعية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، عقدتها أكاديمية الدراسات العليا والجمعية العربية لعلم الاجتماع فى الفترة من ١٣ – ١٥ يوليو ٢٠٠٨ فى طرابلس بليبيا.

هدفت الباحثة إلى التعرف على حالة الشباب وحجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر، وأسبابـها ودوافعها الرئيسية، والعمل على مساعدة صانعي القرار، وواضعي السياسات في هـذا الخصوص.

واعتمد البحث على ثلاثة مداخل لدراسة الظاهرة وهما: مدخل حقوق الشباب، ومدخل الصراع الثقافى، ومدخل التنمية البشرية.

ومن أهم النتائج: تم وضع رؤية مستقبلية مقترحة لواقع الشباب العربى ومعالجة مشكلاته وتلبية تطلعاته بالداخل حتى لا يلجأ للخارج من خلال الهجرة.

٦. سامى محمود وأسامة بدير، أوربا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤلية والواجب، مركز الأرض، ٢٠٠٩، القاهرة.

هدفت الدراسة لرصد حركة الهجرة غير المنظمة بين مصر وأوربا وتداعياتها، وطرق علاجها من خلال عدة فصول: أولها: مقدمة تتناول أهمية الموضوع وجذوره التاريخية، ثم تلا ذلك ثلاثا فصول تتناول المحاور التالية:

- ظاهرة الهجرة غير المنظمة (التعريف والحجم – المواثيق الدولية . الدوافع والأسباب).
- أوربا العنصرية والهجرة غير المنظمة.
- الهجرة غير المنظمة، حلم شباب مصر وحتفهم.

وانتهت الدراسة بتقديم رؤية مستقبلية فى الخاتمة كمقترح للتعامل مع قضية الهجرة غير المنظمة بين مصر وأوربا وبخاصة دول حوض البحر الأبيض المتوسط خلال المستقبل.

المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التقريري.

الهجرة المختلطة: الواقع الدولى والإقليمى والمحلى مع
تركيز خاص على الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين

أهم النتائج: قدمت الدراسة رؤية مستقبلية وتتلخص أهم عناصرها في النقاط التالية:

- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير منظمة بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمنى وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.
- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الإتحاد الأوربي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوربية.
- تتولى وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية إعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوربي، من خلال معرفة متطلبات هذه الدول من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب العمالة لها.
- ضرورة التعاون المشترك بين وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الإعلام المصرية لتنفيذ مشروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب المصري بمخاطر الهجرة غير المنظمة.

٧. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة عبر المتوسط، الحوار حول هجرة العبور حول المتوسط. مؤتمر ٣٠ -٣١ يناير ٢٠٠٨، جنيف، سويسرا ٢٠٠٨.

يهدف المؤتمر إلى طرح الأنشطة المشتركة التى يمكن تطبيقها فى المستقبل، تحت مظلة الحوار حول هجرة العبور حول المتوسط.

ومن أهم النتائج التى توصل إليها المؤتمر: هو إعداد وثيقة عمل الدول العربية والاوربية حول الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة، كما عرض أيضا النسخة المجددة للخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط وفيما يخص الهجرة عبر المتوسط توصل المؤتمر إلى تعزيز الإمكانيات المرتبطة بأمن الوثائق:

- إنشاء مراكز لمكافحة التهريب بالبشر.
- تعزيز إمكانيات الاستقبال والاحتجاز.
- الخريطة التفاعلية حول طرق الهجرة غير المنتظمة وتدفقاتها فى أفريقيا والبحر المتوسط، والمنطقة المتوسطية.
- إنشاء وصون صلات وصل بجماعات المهاجرين من أجل تسخير فوائد الهجرة للتنمية.

ونستخلص مما سبق: ان الدراسات السابقة تناولت الهجرة المختلطة من عدة أبعاد، منها الأبعاد الإقليمية المتنوعة للهجرة غير الشرعية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتى ضمت بعض البيانات عن مصر وعددا من الدول العربية بشمال أفريقيا، والتعامل مع قضية الهجرة غير المنظمة بين مصر وأوربا وبخاصة دول حوض البحر الأبيض المتوسط خلال المستقبل.

كما تناولت الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالجريمة المنظمة. والتدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبعضها تناول التعرف على بعض تأثيرات الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية، وأهم أسباب الهجرة غير الشرعية فى المجتمع المصرى. ودراسة حالة الهجرة غير الشرعية للأطفال عبر البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من سواحل ليبيا.

أما دراستنا، سوف تهتم بالهجرة المختلطة بكافة أبعادها الدولية والإقليمية والمحلية مع التركيز على هجرة الأطفال المصريين الذين يمثلوا جزء من المستقبل، واهم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية ،ثممن اجل الوصول الى سياسات الحد منها على المستوى العلاجى فى الوقت الراهن وعلى المستوى الوقائى فى المستقبل.

الفصل الثاني: الهجرة المختلطة: الواقع الدولى والاقليمى وسياسات المواجهة(*)

تمهيد:

لا تعد الهجرة ظاهرة جديدة لكنها نمت بقوة واتسع نطاقها وزاد تعقدها في السنوات الأخيرة. أجبرت محدودية الخيارات للهجرة النظامية او الشرعية اللاجئين والمهاجرين لأسباب مختلفة علي القيام برحلات سرية وغير منظمة ترتفع فيها المخاطرة لحد الموت اثناء رحلتهم.

تؤثر الزيادة في حجم الهجرة علي دول المنشأ والعبور والدول المستقبلة؛ فدول العبور لا تعاني فقط من زيادة عدد الأشخاص العابرون حدودها فقط لكنها مثل الدول المستقبلة تواجه تحديات قصيرة وطويلة الاجل لإدارة واستيعاب الاعداد المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين خاصة وان الصدمة الديموجغرافية التي تتسبب فيها هذه الزيادة تفرض ضغوطا علي الموارد والمرافق العامة وتخفض الاستثمار وتخفض أجور العمالة غير الماهرة وربما تدفع الي عدم استقرار امني وسياسي ومجتمعي أيضا. يضاف الي ما سبق التحديات المرتبطة بالاندماج في مجتمع له ثقافة مغايرة وعلاقة الوافدين بالسكان الأصليين اللذين غالبا لا يرحبو بالوافدين مما يضع الحكومات والمنظمات الحقوقية بل والمجتمع الدولي في تحديات جديدة ومعقدة.

ويعرض هذا الفصل حجم الهجرة المختلطة من خلال استعراض بعض التقديرات الدولية عن حجمها وفقا لأحدث البيانات المتاحة ثم نتعرض لمشكلة البيانات الخاصة بقياس حجم الظاهرة والي أي مدي أصبحت مطروحة علي اجندة المجتمع الدولي وأخيرا السياسات التي تستخدم في مواجهتها بالتركيز علي السياسات التي تبناها الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي عرض للنقاط الرئيسية التي تناولها الفصل:

١. **حجم الهجرة المختلطة: بعض التقديرات الدولية**
٢. **سياسات التعامل مع الهجرة المختلطة: الجهود الدولية**
٣. **سياسات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الهجرة المختلطة بالتركيز علي الأطفال غير المصحوبين**

حجم الهجرة المختلطة: بعض التقديرات الدولية

* قام بإعداد هذا الفصل د. سحر عبود

تتعدد الدوافع والاسباب للتيارات الجديدة من المهاجرين ومنها الهروب من العنف والنزاعات المسلحة من سوريا وجنوب السودان الي اوكرانيا وهنداروس، او بسبب الخوف من الاضطهاد الديني مثل الروهينجا الذين فرو الي مينمار. وقد يكون الهروب من تغيرات بيئية حادة نتج عنها ازمات في الغذاء والمياه مثل حالة المهاجرين من الصومال واثيوبيا. ويهاجر البعض بحثا عن عمل مثل المهاجرين من الهند وباكستان وبنجلاديش واندونيسيا الي دول الخليج او من الصين للهند والعكس.[١] وتوضح الخريطة التالي اهم المسارات الخاصة بالهجرة المختلطة.

شكل رقم (١-٢)

اهم المسارات الخاصة بالهجرة المختلطة.

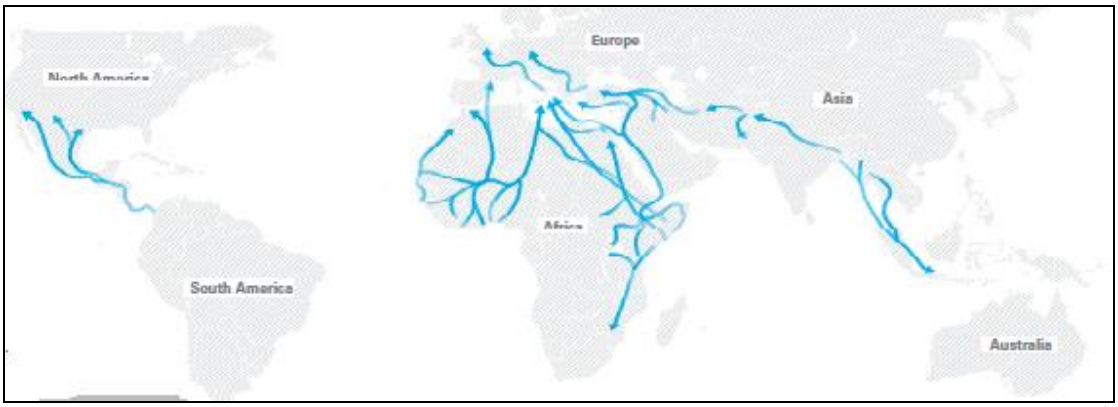

المصدر:

United Nations Children's fund (UNICEF)، (2017)،" A child is a child: Protecting children on the move from violence، abuse and exploitation"، UNICEF، May. P.13

ومنها يتضح تركز تحركات الهجرة المختلطة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، خليج عدن، ووسط أمريكا، ومنطقة الكاريبي، وجنوب شرق آسيا والبلقان.[٢]

وتعتبر تيارات الهجرة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق التي تشهد اعلي معدلات للهجرة المختلطة وكذلك للوفيات والمفقودين من المهاجرين.

)[1](United Nations Children's fund (UNICEF),(2017),"A child is a child:Protecting children on the move from violence, abuse and exploitation", UNICEF,May. P.13.

)[2](UNHCR.*Mixed Migration.A 10-Point Plan of Action*.www.unhcr.org/mixed-migration.html.

طبقا للبيانات المتاحة من منظمة الهجرة الدولية ان ما يزيد عن مليون مهاجر غير نظامي دخل أوروبا في عام ٢٠١٥ مقابل اقل من ٣٠٠ ألف في عام ٢٠١٤ اغلبهم من شرق ووسط المتوسط. انخفضت الاعداد الي اقل من ٤٠٠ ألف في ٢٠١٦ نتيجة الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي سواء مع تركيا لغلق طريق البلقان في الشرق او الاتفاقية مع المغرب في الغرب.

في الولايات المتحدة الامريكية بلغ عدد المهاجرون غير النظامين نحو ١١.١ مليون عام ٢٠١٤ نحو ٥.٨ مليون أي ما يمثل ٥٢% منهم من المكسيك.

وبالتالي نلاحظ ان الهجرة غير النظامية ظاهرة عالمية تتعلق بالاقتصاديات الغنية والفقيرة علي حد سواء فهناك تحركات كبيرة تحدث عبر افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الا انه لا تتوافر عنها بيانات دقيقة ترصد حجمها.

غالبا الأطفال جزء من تيارات الهجرة غير النظامية دوليا[١]. من نحو ٨٧٠١ ألف مهاجر ولاجيء وصل الي أوروبا عن طريق البحر عام ٢٠١٥ بمعدل طفل من كل ٥ أشخاص. وصل إيطاليا عبر البحر عام ٢٠١٥ نحو ١٤٣ ألف منهم نحو ١٥ ألف بما يمثل نحو ١٠% منهم أطفال (٢٩%منهم من اريتريا، ١٣% من سوريا، ١١% من مصر، ٩% من الصومال، ٧% من نيجريا).[٢]

قبل عام ٢٠١٦ غالبا كانت مصر تعتبر معبرا بالنسبة للمهاجرين الأفارقة المتجهين الي إسرائيل الا ان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ ٢٠١٣ للحد من الهجرة غير النظامية إليها حدت من التدفقات خلال الأعوام التالية. بخلاف العبور الي إسرائيل، ظهرت مصر كدولة معبر هامة للقادمين من دول القرن الافريقي لعبور المتوسط متجهين لأوروبا عام ٢٠١٦ نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا. وبالفعل تمكنت السلطات المصرية من منع ١٢ ألف شخص من جنسيات مختلفة من دخول او مغادرة البلد بشكل غير نظامي. وعاقبت ٥٦ شخص بالسجن لمدة ١٤ عام عقب انقلاب قارب في البحر المتوسط لترحيل الافراد الي أوروبا في سبتمبر ٢٠١٥. بالإضافة الي إيقاف ٤٤٠ شخص من المهاجرين غير النظامين علي الحدود المصرية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧.[٣]

منذ غرق قاربين قرب السواحل الإيطالية في أكتوبر ٢٠١٣ وأسفر عن غرق ٣٦٨ مهاجر بدأت منظمة الهجرة الدولية جمع البيانات عن المهاجرين المفقودين خلال رحلتهم من خلال مشروع

---

(١)لا يوجد تعريف عالمي موحد للهجرة غير النظامية، وفقا لمنظمة الهجرة الدولية تعبر الهجرة غير النظامية عن تحركات تحدث خارج الأطر التنظيمية الطبيعية (الرسمية) لدولة المنشأ، المعبر، المقصد. (IOM,2011)

)[2](IOM and UNCIF(2015),” Data Brief: Migration of Children to Europe”, November 30.

)[3](Regional Mixed Migration Secretariat & Danish Refugee Council,(2017),” Regional Mixed Migration in East Africa and Yemen in 2017: 1st Quarter Trend and Analysis.

Missing Migrants Project MMP. وفقا لبيانات هذا المشروع ان حوالي ٧٩٢٧ مهاجر علي مستوي العالم مات او فقد خلال عام ٢٠١٦ بما يمثل زيادة بنحو ٢٦% عن العدد في العام السابق. شهد طريق البحر المتوسط ما يقرب من ثلثي الموتي والمفقودين خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. [١]

بنهاية عام ٢٠١٦ قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) ان عدد اللاجئين علي مستوي العالم بلغ ٢٢.٥ مليون بخلاف نحو ٢.٨ مليون شخص يحتاجون الحماية وينتظروا تقرير حالتهم وهم طالبي اللجوء. يمثل الأشخاص اللذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة نحو ٥١% من اجمالي اللاجئين علي مستوي العالم.[٢]

تحديات قياس الظاهرة

وتعد ظاهرة الهجرة غير النظامية أو التحركات التي تحدث خارج الأطر التنظيمية للبلد المرسل والمستقبل وبلد العبور بحكم تعريفها وبطبيعتها الخاصة غير قابلة للقياس الكمي؛ وذلك نظرا للصعوبات التي تتعلق بتسجيل كل من مخزونات المهاجرين غير النظاميين irregular migrant stocks – أعداد المهاجرين غير النظاميين في وقت معين في بلد أو منطقة معينة – حيث أن وضع السكان يمكن أن يخضع للتغيير المتكرر، وفقا لتشريعات البلدان التي تنظم الدخول والبقاء والإقامة ،وعمل الأجانب. وكذلك يعتبر التوثيق الدقيق لتدفقات الهجرة غير النظامية – أو للأحداث والعمليات التي تؤثر على حجم وتركيبة مخزون المهاجرين غير النظاميين على مدى فترة من الزمن) تحديا كبيرا.

وتشمل هذه الاحداث ليس فقط تدفقات المهاجرين غير النظاميين وتدفقاتهم الي الداخل والي الخارج، ولكن أيضا الناس الذين ينتقلون داخل وخارج الأطر غير النظامية في نفس البلد، والأحداث الحيوية (الولادات والوفيات) ما بين المهاجرين غير النظاميين، والتي يصعب تتبعها جميعا. وغالبا ما تعتمد بيانات أو تقديرات مخزونات الهجرة غير النظامية وتدفقاتها بشكل رئيسي على المصادر الإدارية المتعلقة بإنفاذ تشريعات الهجرة والتي تعكس سياسات وممارسات مراقبة الهجرة أكثر من كونها تعكس حقيقة وواقع الظاهرة. ويزيد الامر تعقيدا ان وضع الشخص المهاجر قد يتغير سريعا نتيجة تغير الظروف او الاطر القانونية فعلي سبيل المثال، قد يتحول المهاجر النظامي الي مهاجر غير نظامي لمجرد انتهاء التأشيرة وبقاؤه في الدولة المستقبلة او العمل بالمخالفة لشروط التأشيرة او البقاء بعد رفض التماس اللجوء.

---

(1) http://missing =migrants.iom.int/about

(2) IOM,(2018),” World Immigration Report”, IOM.P. 32

بالإضافة الي اختلاف سياسات الهجرة ما بين الدول واختلاف القواعد المنظمة لها وطرق جمع البيانات عن المهاجرين مما يجعل من الصعوبة إيجاد نظام متسق لرصد مخزون وتدفقات الهجرة غير النظامية عالميا. لذلك قد يقوم بعض المحللون بتقدير حجم السكان من المهاجرين غير النظامين وهذه تقديرات ينبغي التعامل معها بحذر. وهذا يعكس جزئيا صعوبة تقدير حجم هذه الظاهرة نتيجة عدم النظامية وصعوبة الوصول للبيانات الإدارية حول وضع الهجرة.[1]

كل ما سبق يعني ان الفهم الحالي لحجم وأبعاد ظاهرة الهجرة غير النظامية والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين غير النظاميين امر تفتقره اغلب مناطق العالم.

بذلت جهود عديدة لتحسين اتاحة وجودة التقديرات الخاصة بالهجرة غير النظامية ويعد الاتحاد الأوروبي صاحب الريادة في هذا المجال نظرا لما يواجهه من زيادة في أعداد المهاجريين غير النظاميين له عبر البحر المتوسط خاصة في السنوات الأخيرة.

ومؤخرا، نظمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية (IOM) المنتدي الدولي الاول لإحصاءات الهجرة خلال الفترة ١٥-١٦ يناير ٢٠١٨ بباريس. وسوف يعقد هذا المنتدي بشكل دوري لتبادل المعلومات والخبرات في كافة القضايا المرتبطة بالهجرة والتي تحسن من الفهم العالمي لهذه الظاهرة.

٣.سياسات التعامل مع الهجرة المختلطة: الجهود الدولية

تأتي القضايا الخاصة بالهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر محل اهتمام العديد من المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة واليونيسيف ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الانسان بكافة مستوياتها الإقليمية والدولية.

وأكد المجتمع اهتمامه بهذه القضايا عندما ضمنها في الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة عام ٢٠٣٠. وقد بنيت أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ علي مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب" Leaving no one behind" أي ان كرامة الفرد قيمة أساسية وان الأهداف والغايات الخاصة بالتنمية المستدامة ينبغي ان تبلغ جميع الدول والسكان و كافة شرائح المجتمع وبالتالي يتطلب ترجمة هذه الالتزامات الي أفعال وجود بيانات تفصيلية خاصة عن الفئات الضعيفة ومنها المهاجرون واللاجئون. يتطلب دعم المهاجرين غير النظامين معلومات موثوق فيها وبيانات تفصيلية عن هذه المجموعات خاصة في ظل ما يتعرض له المهاجرين غير النظامين من المخاطر والاستغلال والايذاء اثناء

(1) IOM(2018)," World Migration Report", P.20.

رحلاتهم بسبب وضعهم غير القانوني وبالتالي تظل هناك حاجة لفهم أفضل للمخاطر التي يواجهها هؤلاء حتي يمكن دعمهم ومساعدتهم بشكل فعال.[١]

كما ركز الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة علي الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها. وقد اعترف قادة العالم بالمساهمة الإيجابية للهجرة الدولية في النمو والتنمية على أساس شامل للجميع، على أنهم في الوقت نفسه سلموا بأن هذه الهجرة تتطلب استجابات متسقة وشاملة. وعلى هذا فقد التزموا بالتعاون دولياً لتيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

بالإضافة الي العديد من الغايات الأخرى ذات الصلة بقضايا الهجرة ومنع الاتجار بالبشر ومنها: الهدف الخامس تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات والغاية الثانية التي تنص علي القضاء علي جميع اشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من انواع الاستغلال

والهدف الثامن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع. والغاية السابعة التي تنص علي اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر واستئصال أسوأ اشكال عمل الاطفال، والقضاء علي السخرة، وكذلك انهاء عمل الاطفال بجميع اشكاله، بما في ذلك تجنيد الاطفال

والهدف السادس عشر تشجيع اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة، واتاحة امكانية وصول الجميع الي العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع علي جميع المستويات. والغاية الثانية التي تنص علي إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع اشكال العنف ضد الاطفال وتعذيبهم.

وكذلك تسعي خطة عمل اديس ابابا الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث لتمويل التنمية والصادرة في ديسمبر ٢٠١٥ الي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير التعليم الجيد لجميع الفتيات والفتيان بما في ذلك الأطفال المهاجرين واللاجئين والي مكافحة كراهية الأجانب وتيسير إدماج المهاجرين، لذلك تضمنت العديد من الأهداف المرتبطة أيضا بقضايا الهجرة.[٢]

وبالتالي تعتبر البيانات ضرورية لتقييم الي أي مدي تيسر الدول الهجرة من خلال سياساتها والي أي مدي تلتزم بتحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.[٣]

---

[1] (United Nations,(2016),” The Sustainable Development Goals report 2016”, UN,Geneva.P.48.

[٢] الامم المتحدة، (٢٠١٥)،" خطة عمل اديس ابابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية"، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون.

[3] (Ibid, P.30

وأخيرا تم التأكيد علي أهمية البيانات التفصيلية الخاصة بتدفقات الهجرة النظامية وغير النظامية والاتجار بالبشر واحتياجات اللاجئين والمهاجرين بشكل عام في اعلان نيويورك الذي اعتمد في الجلسة العامة رفيعة المستوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ سبتمبر ٢٠١٦. وبتوقيع اعلان نيويورك ألزمت الدول الموقعة نفسها في البدء بمفاوضات حول اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة بحلول ٢٠١٨. وبالتالي يصبح من الضروري توفير بيانات تفصيلية عن الهجرة حتي يمكن تقييم سياسات الدول المتعلقة بالهجرة بعد توقيع الاتفاق.[١]

إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين[٢]

تصدرت قضايا الهجرة العديد من اجتماعات وقمم الأمم المتحدة وجمعيتها العامة وأطلقت عليها حركات النزوح الكبرى التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة الماضية وأطلقت الأمم المتحدة اعلان نيويورك في سبتمبر ٢٠١٦ بشأن حركات النزوح الكبري للاجئين والمهاجرين.

استهل الإعلان بالتركيز علي ما يشهده العالم اليوم من مستويات غير مسبوقة من الحراك البشري. فعدد الذين يعيشون اليوم في بلدان غير تلك التي ولدوا فيها أكبر منه في أي وقت مضى. ويوجد مهاجرون في جميع بلدان العالم. وينتقل معظمهم دون أي حوادث. ووصل عددهم في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٢٤٤ مليون مهاجر، بمعدل زيادة أسرع من معدل زيادة سكان العالم. ومع ذلك، فإن هناك قرابة ٦٥ مليونا من النازحين قسرا، منهم أكثر من ٢١ مليون لاجئ و٣ ملايين طالب لجوء وأكثر من ٤٠ مليونا من المشردين داخليا.

ورغم أن الإطار القانوني المنظم لمعاملة اللاجئين منفصل عن ذلك الذي يحكم معاملة المهاجرين، فإن لكلتا الفئتين نفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية. كما تواجه كلتاهما الكثير من التحديات المشتركة ولدى كلتيهما نقاط ضعف متماثلة، من بينها تلك التي تكون في سياق حركات النزوح الكبرى. وتستخدم عبارة ''حركات النزوح الكبرى '' لتجسد عددا من الاعتبارات، من بينها: عدد الوافدين، والسياق الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي وقدرة الدولة المستقبلة على الاستجابة، وآثار النزوح المفاجئ أو الطويل الأمد. غير أن المصطلح لا يشمل، مثلا، التدفقات النظامية للمهاجرين من بلد إلى آخر. وقد تشمل ''حركات النزوح الكبرى'' تدفقات مختلطة من الأشخاص، سواء كانوا لاجئين أو مهاجرين، الذين ينزحون لأسباب مختلفة ولكنهم قد يستخدمون مسارات متماثلة.

---

(١) للاطلاع علي اعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين يمكن الرجوع الي:
https://refugeesmigrants.un.org/ar/إعلان-نيويورك.

٢ للمزيد من التفصيل حول اعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين:
الأمم المتحدة، ٢٠١٦،" اعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين"، الجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون.

وحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين لها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنمائية وإنسانية ومتعلقة بحقوق الإنسان تتخطى كل الحدود الجغرافية. وهي ظواهر عالمية تستدعي اتباع نهج عالمي وتحتاج إلى حلول عالمية. ولا يمكن لدولة واحدة أن تعالج حركات النزوح هذه بمفردها. وتؤثر تلك الحركات تأثيرا جائرا على البلدان المجاورة أو بلدان العبور، ومعظمها بلدان نامية. فهي تحمل قدرات تلك البلدان في حالات كثيرة فوق طاقتها بكثير، مما يضر بتماسكها الاجتماعي والاقتصادي وبتنميتها. يضاف إلى ذلك أن أزمات اللاجئين التي يطول أمدها باتت الآن شيئا مألوفا، وباتت لها انعكاسات طويلة الأجل على اللاجئين أنفسهم وعلى البلدان والمجتمعات التي تستضيفهم. ويلزم زيادة التعاون الدولي لمساعدة البلدان والمجتمعات المستضيفة.

انتهي اعلان نيويورك بالبدء الفوري في مفاوضات حكومية دولية تستهدف الوصول الي اتفاق عالمي بشأن الهجرة الامنة والمنظمة والقانونية خلال عام ٢٠١٩. ويحدد هذا الاتفاق العالمي مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهمات بين الدول الأعضاء بشأن الهجرة الدولية بجميع أبعادها. وسوف يسهم إسهاما هاما في الحوكمة العالمية وتعزيز التنسيق بشأن الهجرة الدولية. وسوف يعرض إطارا للتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين والحراك البشري. وسوف يتناول جميع جوانب الهجرة الدولية، بما في ذلك جوانب المساعدة الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان وغير ذلك من الجوانب. وسوف يسترشد الاتفاق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ويستنير بالإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٤.سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة المختلطة مع التركيز علي هجرة الأطفال:

قفزت سياسات الهجرة لتحتل الأولوية علي أجندة الاتحاد الأوروبي؛ حيث تعتبر الدول الأوروبية ان في الهجرة غير النظامية خطرا من عدة نواح، ولعدة اعتبارات، منها مخاوف من الاخلال بالبناء الديموغرافي وتهديد السكان الأصليين علي المدي الطويل، المخاوف من التداعيات الاقتصادية وتأثيرها علي العمالة المحلية وانخفاض اجورها وتأثيرها السلبي علي الاستثمار والضغط علي الموارد وأخيرا المخاوف من الاخلال بالنواحي الأمنية والمخاوف من انتشار الجريمة والإرهاب.[١]

في مواجهة التحديات المتعددة امام أوروبا فيما يتعلق بإدارة تدفقات كبيرة ومتزايدة من المهاجرين واللاجئين اتخذت أوروبا إجراءات وسياسات عديدة لمواجهة الهجرة غير النظامية ومنها اصدار

[١] ونيسة الحمروني، (٢٠١٣)،" الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي (٥+٥)"، رسالة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة القاهرة، مصر. ص ١٥٧

تشريعات صارمة ومتشددة الي الحد الذي تعتبر فيه المهاجر غير النظامي مجرم وتعاقبه بالحبس وتجبره علي العودة اجبارا الي بلده (حالة إيطاليا).[١]

بالإضافة الي التشريعات تبنت أوروبا مجموعة من السياسات لمواجهة الهجرة غلب عليها الطابع الأمني، حيث ركزت على تشديد الرقابة على الحدود الخارجية وتشغيل دوريات أمنية في البحر المتوسط لمنع تقدم سفن المهاجرين إلى القارة الأوروبية. وكذلك تعاونت مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرًا وممرًا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها ومنع تدفق موجات الهجرة اليها، فضلًا عن تعقب شبكات التهريب، واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز.[٢]

وفي مايو ٢٠١٥ أعلن الاتحاد الأوروبي عن الاجندة الأوروبية في مواجهة الهجرة والتي أصبحت الإطار الرئيسي لاستجابة الاتحاد الأوروبي للازمة.

تضمنت الاجندة ٦ إجراءات فورية وهي: زيادة التمويل والقدرات في مجال الإنقاذ البحري، تحسين جمع ومشاركة المعلومات عن شبكات تهريب المهاجرين والاتجار في البشر المنظم، تبني نظام طواريء مؤقت لاعادة توطين اللاجئين وطالبي اللجوء لاوروبا، تطوير نهج مشترك للحماية وإعادة التوطين، العمل مع الدول المرسلة لمعالجة الهجرة من المنبع، مساندة دول خط المواجهة. بالإضافة لذلك تضمنت الاجندة مجموعة من الاهداف طويلة الاجل ومنها: تقليل الحوافز للهجرة غير المنظمة، إصلاح أنظمة وسياسات إدارة الحدود، تصميم سياسة لجوء مشتركة، تنفيذ سياسة جديدة بشأن الهجرة النظامية.[٣]

أهم عناصر الاجندة الأوروبية التي أعلنها الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٥

١. مقترح عاجل بنقل ١٢٠،٠٠٠ لاجئ بحاجة واضحة للحماية الدولية من ايطاليا (١٥،٦٠٠)، اليونان (٥٠،٤٠٠)، والمجر (٥٤،٠٠٠). ستتم عملية نقل هؤلاء طبقا لمفتاح توزيع إلزامي باستخدام معايير موضوعية وقابلة للقياس الكمي (٤٠ % من عدد السكان، ٤٠ % من إجمالي الناتج المحلي، ١٠ % من معدل عدد طلبات اللجوء السابقة، و١٠ % من نسبة البطالة). بالإضافة الي مقترح اخر بنقل ٤٠،٠٠٠ شخص بحاجة واضحة إلى حماية دولية من ايطاليا
واليونان إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، وبذلك يرتفع المجموع إلى ١٦٠،٠٠٠ شخص.

[١] كريم يوسف،" التشريعات الأوروبية في مجال الهجرة: أسبانيا، إيطاليا، فرنسا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المغرب (٢٠١٦).

[٢] هاني سليمان، " السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الامن، الهوية ن القيم الإنسانية"، المركز العربي للبحوث والدراسات. (٢٠١٦)،

[3]European Commission,(2015),” An European Agenda on Migration”, EC Doc.com(2015)240,May.

يتم تمويل عملية النقل من موازنة الاتحاد الأوروبي بقيمة ٧٨٠ مليون يورو، بالإضافة لما أعلنته الدول من التزام بنقل ٢٢ ألف اخرين في حاجة الي الحماية الدولية.

٢.قائمة أوروبية موحدة لدول المنشأ الآمنة: استكمالا للأجندة الأوروبية حول الهجرة، تقترح المفوضية الأوروبية قانون لإعلان قائمة أوروبية موحدة لدول المنشأ الآمنة. ستسمح هذه القائمة للنظر بشكل أسرع في طلبات اللجوء من مقدمي الطلبات القادمين من دول تعتبر آمنة في نظر الدول الأوروبية.

٣. جعل سياسة العودة أكثر فعالية: من اجل تحسين سياسات العودة من الدول الأعضاء، أصدرت المفوضية كتيب مشترك للعودة وخطة عمل للاتحاد الأوروبي حول العودة. وقدمت المفوضية خطة عمل تتضمن إجراءات فورية واخري متوسطة الاجل تتبعها الدول الأعضاء من اجل تعزيز العودة الطوعية وتقوية عملية تنفيذ أمر العودة، وتحسين التشارك

بالمعلومات وتعزيز دور وتفويض **Frontex** (وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) في عمليات العودة، وإقامة نظام متكامل لإدارة العودة.

وبشكل مواز، تبنت المفوضية مجموعة من الضوابط وضعت في كتيب للعودة الذي يمنح السلطات الوطنية المعنية تعليمات لعمليات إعادة اللاجئين الذين لا يوجد لديهم الحق في المكوث في الاتحاد الأوروبي. وتستخدم كأداة تدريب رئيسية في المعايير والإجراءات للخبراء.

٤. قواعد التوريد العام لإجراءات دعم اللاجئين: يتوجب على الدول الأعضاء أن تلبي بشكل

كاف وسريع الاحتياجات الآنية لطالبي اللجوء من ناحية الإسكان والمؤن والخدمات. بيان اليوم يوفر الإرشاد للسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية حول كيفية ضمان التقيد بقانون الاتحاد الأوروبي عند توريد هذه الخدمات بأسلوب بسيط وسريع بعيدا عن البيروقراطية.

٥. معالجة البعد الخارجي لأزمة اللاجئين: البعد الخارجي يعتبر عنصرا رئيسيا في الجهود لحل هذه الأزمة. يتم تخصيص جهود متجددة لدعم المبادرات الدبلوماسية وإيجاد حلول سياسية للنزاعات في سوريا والعراق وليبيا. كما يقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير المساعدة إلى السكان في سوريا – خاصة للنازحين – وتقديم دعم مالي إلى الدول المجاورة التي تستضيف أكبر أعداد من اللاجئين من سوريا، مثل الأردن ولبنان وتركيا. وحتي الآن، تم توفير ٩،٣ مليار يورو لهذا الهدف.

٦.محاربة الجريمة المنظمة المسؤولة عن تهريب الأفراد وقد تم توقيع ١٧ اتفاقية في هذا الشأن سيعمل الاتحاد الأوروبي أيضا على تعميق الحوارات عالية المستوى حول الهجرة مع شركاء رئيسيين – مثل عمليات الرباط والخرطوم مع الدول الإفريقية وعملية بودابست مع شرق ووسط آسيا.

٧.صندوق ائتمان لصالح أفريقيا: قامت المفوضية الأوروبية بتخصيص مبلغ ٨،١ مليار يورو من الموارد المالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي من اجل إقامة "صندوق ائتمان للطوارئ للاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية في أفريقيا. ستدعم هذه المناطق من اجل تطوير فرص اقتصادية واجتماعية أفضل وتطوير سياسات إدارة الهجرة. ارتفعت لتصل الي ٢.٤ مليار يورو في ٢٠١٧ بجانب الصندوق تبني الاتحاد الأوروبي خطة استثمارية خارجية ب ٤٤ مليار يورو للاستثمار في افريقيا.[١]

تواجه الاجندة الأوروبية للهجرة تحديات عديدة تعوق تنفيذها لعل أهمها عدم توافر الإرادة السياسية لبعض الدول الأوروبية ورفضها فكرة تقاسم مسئولية إدارة تدفقات الهجرة المختلطة والافتقار الي التنسيق الكامل ما بين الدول لتنفيذ الاجندة كاملة خاصة في الموضوعات محل الجدال داخل الاتحاد واهمها إعادة توطين اللاجئين بداية من المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى، وكذلك نقص التضامن المؤسسي بين الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه. واخيرا التفاوت في تنفيذ وفرض القوانين الأوروبية الحالية ما بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.[٢]

<u>هجرة الأطفال الي أوروبا وسياسات التعامل معهم:</u>

سبق وان أشرنا إلي انه لا يوجد بيانات شاملة عن المهاجرين غير النظامين لاوروبا خاصة عن طريق البر والجو لانها تحركات غير نظامية يصعب تتبعها وينطبق نفس الامر علي بيانات هجرة الأطفال غير المصحوبين أيضا. وبالتالي تأتي بيانات الأطفال غير المصحوبين بشكل أساسي من خلال عدد التماسات اللجوء المقدمة في دولة الاستقبال وبالتالي تعبر عن ملامح الاتجاه العام لهذه الظاهرة ولا تعكس بالضرورة صورة واقعية دقيقة عن حجم هذه التدفقات خاصة وان أنظمة اللجوء واجراءاتها قد تكون تقيدية الي حد كبير او ان بعض الأطفال لا يقدمو التماس لجوء من الأساس.[٣]

بعض التقديرات:

([1]) European Commission,(2017),” taking action on The Central Mediterranean route: managing Flows, Saving lives”, Malta Summit, February.

([2]) Liska,Wittenberg,(2017),” Managing Mixed Migration: The Central Mediterranean Route to Europe”, International Peace Institute, April.

([3]) UNHCR, UNICEF and IOM,(2017), Refugee and Migrant Children in Europe: Mid year overview of trends Jan- June 2017.

خلال عام ٢٠١٦ قدر اجمالي عدد طلبات اللجوء المقدمة لنحو ٣٢ دولة أوروبية بنحو ١.٢ مليون طلب لجوء لأول مرة وهو ما يمثل ثلاث أمثال العدد عام ٢٠١٣. نحو ٤٠٠ ألف منهم أطفال لم يتجاوزو ١٨ عام وهو ما يعادل ١٠ أمثال عددهم في ٢٠٠٨ وأربعة أمثال عددهم في ٢٠١٣ أي بمعدل طفل واحد من كل ثلاثة افراد قدومو طلبات لجوء عام ٢٠١٦ مقابل طفل واحد كل خمسة افراد عام ٢٠٠٨.

قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR عدد اللاجئين بنحو ١٦.٥ عام ٢٠١٦ مقابل نحو ١٠.٤ مليون فرد عام ٢٠١١. نحو ٨.٢ مليون فرد أي ما يمثل ٥٠% منهم أطفال تحت ١٨ سنة. وتظهر الخطورة في ان عدد منهم غير مصحوبين نحو ٧٥% من الأطفال اللذين وصلوا ايطاليا عام ٢٠١٥ كانو منفصلين وغير مصحوبين ارتفعت نسبتهم الي ٩٢% عام ٢٠١٦ وظلت عند معدلاتها خلال الشهور الاولي لعام ٢٠١٧ ومعظمهم أطفال من دول اريتريا وجامبيا ونيجيريا ومصر. [١]

بيانات ٢٠١٥/ ٢٠١٦ مقارنة بيانات ٢٠١٠/ ٢٠١١:

ارتفع عدد الأطفال اللذين يهاجرون بمفردهم (غير مصحوبين ببالغين) خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بشكل كبيرن شهدت منطقتي حدود الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكافة الدول الأوروبية أكبر هذه التحركات.

فنحو ٢٠٠ ألف طفل غير مصحوب ومنفصل عن الاسرة من اجمالي ٨٠٠ ألف طفل طلبوا الجوء الي أوروبا عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ في أكثر من ٨٠ دولة. اغلب هؤلاء الأطفال اتجهوا الي الدول الأوروبية بالإضافة الي نحو ١٠٠ ألف طفل اخر تم القبض عليهم عل الحدود ما بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك خلال عام ٢٠١٥ و٢٠١٦. بالإضافة الي عدد آخر محدود في آسيا وعدد كبير يقرب من ١٠٠ ألف يتحركون داخليا عبر حدود دول القرن الافريقي. وفقا للبيانات المتاحة يتوقع ان يكون العدد الفعلي لهجرة الأطفال غير المصحوبين يفوق ذلك كثيرا. [٢]

يوضح الجدول التالي بعض بيانات هجرة الأطفال غير المصحوبين وفقا لعدد طلبات اللجوء المقدمة في بعض الدول الأوروبية وفقا لأحدث بيانات متاحة عن الفترة يناير – يونيو ٢٠١٧

([1]) United Nations High Commissioner for Refugees,(2017),” Mediterranean Situation’, UNHCR, Geneva, <http://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean>, accessed 11 April 2017.
([2]) United Nations Children's fund (UNICEF),(2017), ibid.P.11.

جدول رقم (١-٢)

عدد الأطفال المهاجرين غير المصحوبين في بعض الدول الأوروبية

خلال الفترة يناير- يونيو ٢٠١٧

الدولة	عدد الأطفال المهاجرين	الأطفال المهاجرين غير المصحوبين	
		العدد	النسبة (%)
ايطاليا	١٢.٢٣٩	١١.٤٠٦	%٩٣
اليونان	٣.٠٢٠	٤١١	%١٤
بلغاريا	٢٧٠	١٠١	%٣٧
اسبانيا	٩٩٥	غير متاح	

المصدر:

Refugee and Migrant Children in Europe: Mid ،(2017)، UNICEF and IOM،UNHCR year overview of trends Jan- June 2017.

يتضح من الجدول ان اجمالي عدد الأطفال المهاجرين الي اليونان وإيطاليا واسبانيا وبلغاريا قد وصل الي ١٦.٥٢٤ طفل خلال النصف الأول لعام ٢٠١٧ منهم ١١.٩١٨ أي ٧٢% أطفال غير مصحوبين او منفصلين عن اسرهم. تركزت دوافع هجرة هؤلاء الأطفال عن طريق ممر وسط البحر المتوسط وتحملهم لمخاطر ومشاق الرحلة سببين رئيسيين وهما الحصول علي فرصة تعليم جيد واحترام حقوق الانسان وهذين السببين هما الأكثر تاثيرا علي قرارات هؤلاء الأطفال.

تصنيف الأطفال غير المصحوبين حسب النوع والعمر:

يوضح الجدول التالي التوزيع النوعي والعمري للأطفال غير المصحوبين في بعض الدول الأوروبية وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٢-٢)

التوزيع النوعي والعمري للأطفال غير المصحوبين في بعض الدول الأوروبية

(%)

الدولة	التصنيف النوعي		التصنيف العمري		
	نسبة الاناث	نسبة الذكور	٠-٤	٥-١٤ سنة	١٥- ١٧
اليونان	٤١	٥٩	١٤	٦٨	١٨
إيطاليا	٧	٩٣	٦	٩٣	١
بلغاريا	٣٠	٧٠	١٨	٧٨	٤

المصدر:

UNHCR، UNICEF and IOM، (2017), Refugee and Migrant Children in Europe: Mid year overview of trends Jan- June 2017.

يتضح من الجدول ان الذكور والأطفال في الفئة العمرية من ٥-١٤ سنة هم النسبة الأكبر من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

حماية الأطفال غير المصحوبين امر أعطاه الاتحاد الأوروبي اهتمام كبير منذ عقد مضي وأعلن عن خطة عمل لحماية المهاجرين غير البالغين غير المصحوبين والمنفصلين عن اسرهم منذ ٢٠١٠ وتعد بمثابة إطار كلي شامل للاستجابة للتحديات التي واجهها الاتحاد الأوروبي نتيجة وصول عدد من الهاجرين غير البالغين غير المصحوبين اليه. تضمنت الخطة أربعة مجالات رئيسية يعمل عليها الاتحاد الأوروبي وهي جمع البيانات، وسياسات منع الهجرة غير الآمنة والاتجار وتهريب البشر، وسياسات تتعلق بالاستقبال وتقديم الحماية علي مستوي الاتحاد الأوروبي، و الحلول الدائمة للتعامل مع هؤلاء الأطفال.[1]

جمع البيانات:

أكدت خطة العمل الأوروبية علي أهمية الحاجة الي بيانات شاملة ودقيقة عن الأطفال غير المصحوبين علي مستوي الدول حتي يتمكنوا من تقييم الظاهرة وإيجاد الحلول الدائمة لها والتأكد من ان السياسة المتبعة تلبي الاحتياجات القائمة.

([1]) European Commission,(2010).” Action Plan on Unaccompanied Minors (2010 – 2014)”,COM(2010)213 final.

ساعدت خطة العمل في زيادة الوعي بأهمية جمع وتبادل البيانات الكمية والنوعية لكن ما زالت هناك حاجة لمزيد من الجهود حتي يتم رصد وتتبع تحركات ومسارات هؤلاء الأطفال بمختلف أوضاعهم التنظيمية منذ لحظة وصولهم وحتي لحظة استقرارهم دون ان يتم فقد أحدهم.

التشريعات الأوروبية تمكن مكتب الإحصاءات الأوروبية EuroStat من الأعضاء مده بالبيانات الخاصة بالأطفال غير المصحوبين طالبي اللجوء وكذلك الموجودين بطرق غير نظامية بما فيهم ضحايا الاتجار بالبشر.

علي مستوي الاتحاد الأوروبي (EU28) وفقا لبيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي بلغ عدد الأطفال غير المصحوبين ٩٦.٤٦٥ طفل عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١١.٦٩٥ طفل عام ٢٠٠٨. يقدر عدد الاطفال غير المصحوبين في الفئة العمرية ١٦- ١٧ سنة ٥٥.٩ ألف طفل بما يمثل نحو ٥٨% من اجمالي عدد الاطفال غير المصحوبين عام ٢٠١٥ كما يتضح من الشكل.

شكل رقم (٢-٢)

تطور عدد الأطفال غير المصحوبين علي مستوي الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٥

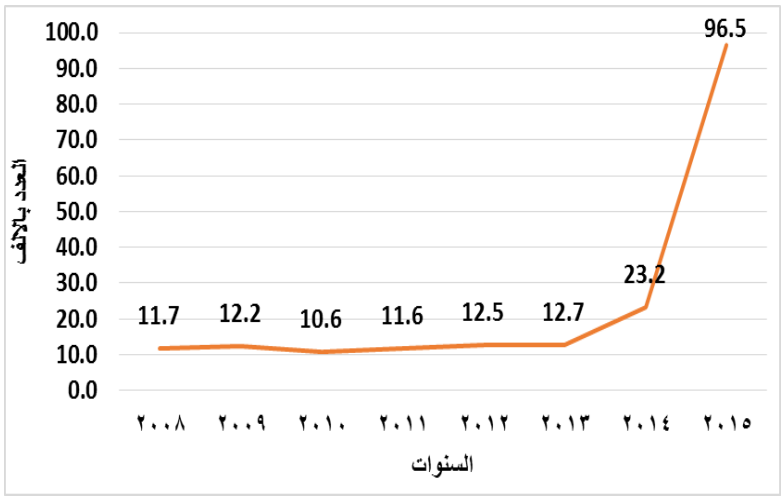

شكل رقم (٣-٢)

الأطفال غير المصحوبين عام ٢٠١٥ وفقا للفئة العمرية علي مستوي الاتحاد الأوروبي

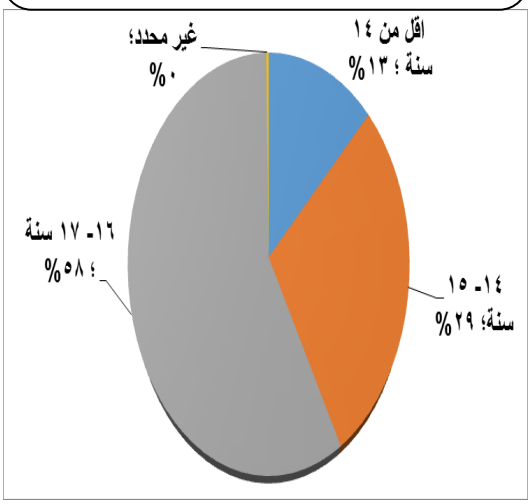

المصدر:

http://ec.europa.eu/eurostat/web/asylumandmanagedmigration/data/database.

وفقا لتقرير مكتب الإحصاءات الأوروبية الصادر في مارس ٢٠١٧، بلغ عدد مقدمي طلبات اللجوء من الأطفال غير المصحوبين عام ٢٠١٦ نحو ٥٦ ألف طفل منهم ٥٠ ألف طفل مذكر نحو ٤٠ ألف منهم فوق ١٦ سنة بالإضافة لذلك يقوم مكتب الإحصاءات الأوروبية بجمع بيانات الأطفال غير المصحوبين من خلال تصاريح الإقامة التي تمنحها الدول الأعضاء لأول مرة للأطفال لأسباب اخري بخلاف اللجوء لكن هذه المعلومات غير متوفرة علي مستوي كافة الدول الأوروبية.

عام ٢٠١٥ تم تسجيل ٦٢٣٤تصريح فقط نحو ٤٣٦٥ تصريح اي ثلثي التصاريح اصدرتها ايطاليا وحدها. اغلب هذه التصاريح حصل عليها اطفال غير مصحوبين من البانيا (١٥١٤) طفل ومن مصر (١٠٧٦) طفل.

بخلاف مكتب الاحصاءات الاوروبي يوجد العديد من الوكالات الاوروبية والشبكات والمنظمات الدولية تجتهد لجمع بيانات تخص المهاجرين خاصة الاطفال غير المصحوبين ومنها شبكة الهجرة الاوروبي (EMN) وكذلك منظمة الهجرة الدولية واليونسيف ومفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين.

سياسات يتبناها الإتحاد الأوروبى وسياسات أخرى نفذتها دول الأعضاء[1]:

المنع، أول خطوة تضمنها الإطار الخاص بمكافحة هجرة الأطفال غير المصحوبين وحدد هذا الإطار مجموعة من الإجراءات ذات الأولوية على مستوى الإتحاد الأوروبى ككل وعلى مستوى الدول فى أربعة مجالات وهى:

(أ) التمويل (ب) العلاقات مع الدول الثلاثة

(ج) الحرب ضد تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر. (د) التأشيرات والمعلومات

التمويل: تم تكثيف الإنفاق على حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر التى يواجهها المهاجر غير النظامى خاصة الأطفال غير المصحوبين ليصلوا أوروبا بطرق غير رسمية خاصة فى دول المنشأ والمعبر. فى ٢٠١٤، أعلن الإتحاد الأوروبى عن حملتين فى النيجر وأثيوبيا والسودان.

وهى دول تشهد تهريب وإتجار بالبشر وتعتبر دول منشأ ومعبر رئيسية فى ٢٠١٥، الاتحاد نشر دعوة لتقديم مقترحات فى ظل AMIF تهدف تمويل إجراءات للتعامل مع الدمج، العودة الآمنة

(1) EU,(2017)," Commision Staff Working Document: Imlementation of the action plan on UAM(2010-2014)", Brussels, 12.4.2014.

لضحايا الإتجار بالبشر والتركيز على حماية الأطفال وغير المصحوبين من كافة أشكال القهر (الجنسى، العمل، غيره).

فى هذا الإطار تم تمويل مشروعات فى دول عديدة فكان حماية الأطفال وتقليل المخاطر التى يتعرضون لها وتحسين وحماية اللاجئين وطالبى اللجوء فى السودان، أثيوبيا وكينيا أحد هذه المشروعات والذى تم تمويله بـ ٥ مليار يورو. أى تمويل لمشروع إقليمى فى القرن الافريقى.

وكذلك مشروع آخر للتنمية الإقليمية والحماية فى شمال أفريقيا بتكلفة ٩،٩ مليار يورو.

ويطبق الإتحاد الأوروبي حالياً الأجندة العالمية لمنع ومعالجة الإتجار فى البشر وتهريب المهاجرين والتى تتضمن إجراءات مخصصة للأطفال والمهاجرين من الفئات الضعيفة وهى مبادرة مدتها ٤ سنوات ٢٠١٥ – ٢٠١٩. وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد الاوروبي ومكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة ويتم تنفيذها بمشاركة منظمة الهجرة الدولية واليونيسيف. ويتوقع أن يغطى هذا المشروع ١٥ دولة إستراتيجية فى أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية.

ويهدف الي مساعدة الحكومات والسلطات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وضحايا التهريب فى تطوير وتنفيذ إجراءات وأهداف شاملة وطنية لمحاربة التهريب والإتجار بالبشر.

فى شرق أفريقيا، نفذ خبراء برنامج "مواجهة تدفقات الهجرة المختلطة والذى يطبق بالتحاور مع المجلس الألماني للاجئين وسكرتارية الهجرة المختلطة الإقليمية وأحد أهم أهدافه محاربة شبكات الجريمة المنظمة – فى مجال تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر.

يتم تنفيذ المشروع خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩ فى دول جيبيوتي، اريتريا، إثيوبيا، كينيا، مصر، الصومال، السودان. هذا بالإضافة الى تقديم دعم فنى محدد يستهدف تحسين تشريعات الدول فيما يتعلق بجرائم تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر.

<u>صندوق تمويل لافريقيا</u>

تم تنفيذ عدد من المشاريع فى ظل هذا الصندوق منذ ٢٠١٥ ليساهم فى تطبيق خطة العمل الخاصة بالأطفال غير المصحوبين ويتم من خلال هذا الصندوق تمويل مشروعات عديدة منها مشروع "Better Migration Management " بـ ٤٦ مليون يورو لتحسين إدارة الهجرة، على مستوى إقليم القرن الأفريقي ومنح حماية خاصة للأطفال المنفصلين وغير المصحوبين الذين وقعوا ضحايا تهريب واتجار بالبشر. والبرنامج يستهدف دول السودان، اثيوبيا – الصومال – جيبوتي.

مشاريع اخرى تندرج تحت برنامج الحماية والتنمية الإقليمية" Regional Development & Protection Programme RDPP" ويطبق فى اثيوبيا، وكينيا والصومال والسودان – أوغندا

ويستهدف حماية غير المصحوبين وتقديم حلول مبتكره ومستدامة للاجئين والمجتمعات المستقبلة لهم من خلال تمكينهم من الحصول على حقوقهم والوصول للخدمات الرئيسية. فى أوغندا يقدم الحماية فى أربع مناطق لاستقبال اللاجئين وفى هذه المناطق يتم تقديم تعليم فنى ومهنى للشباب. وفى أثيوبيا يقدموا فرص للاجئين الإرتيريين للتعليم الأساسي. فى منطقة الشرق الأوسط يهتم البرنامج بحماية الأطفال من صور التشغيل السيئة.

عام ٢٠١٦، أعلن الإتحاد الأوربى عن معونة تنموية شاملة بنحو ٩٢ مليون يورو لدعم أعادة دمج العائدين في أفغانستان، بنجلاديش، باكستان، ومن خلال هذا الدعم يتم مساعدة السلطات المحلية على تبنى الأطر السياسية المناسبة لتطوير سياسات الهجرة. ودمج الراجعين مع التركيز على الفئات الضعيفة ومنهم الأطفال. ومن خلاله يتم تقديم مساعدات بعد الوصول، دعم تعليمهم أنشطة لتنمية مهاراتهم وفرص لتوليد دخول لهم.

بالإضافة لمشاريع أخرى تنفذها عبر الدول. مثل مشروع دعم التنسيق وريادة الحماية للأطفال المعرضين لخطر الإتجار بهم عن طريق خليج عدن. بتكلفة ١.٢٥ مليون يورو وتنفذها المنظمة الدولية للهجرة.

الدعم الأوروبى للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويضم مشروعات عديدة يدعم من خلالها الإتحاد حقوق اللاجئين فى دول أخرى مثل ليبيا ليحمى اللاجئين وطالبى اللجوء وضحايا الإتجار بالبشر القادمين من نيجيريا، كذلك نفذت برامج مشابهة في الأردن ولبنان الأردن.

تخصيص منحة مباشرة ل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين للدعم الفنى وبناء القدرات عالمياً فى مجالات حماية الأطفال وطالبى اللجوء فى دول أندونيسيا، العراق، يوغسلافيا، ماليزيا، المكسيك. منذ ٢٠١٦ دعم مباشر للمجتمع المدنى ورفع قدراتهم من خلال توقيع اتفاقيات مشاركة مع المجتمع المدنى لدعمه فى القضايا محل الإهتمام.

التعليم: يستهدف الاتحاد الأوروبي ان يستثمر نحو ١.٧ مليار يورو خلال الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠٢٠ يخصصهم لتحسين جودة التعليم وإتاحته أمام كل الأطفال في المناطق المهمشة في نحو ٤٥ دولة. بالاضافه الي دعمه لانظمة التعليم في الدول النامية بشكل عام بهدف احداث طفرة في اعداد ونسب الأطفال الملتحقين بالتعليم من خلال الشراكة العالمية للتعليم Global Partnership for

education GPE والذي يعد الاتحاد الأوروبي أكبر ممول له ويساهم فيه بنحو ٣٧٥ مليون يورو بما يمثل ٦٣% من اجمالي التمويل لهذه الشراكة.

هذا بالإضافة إلى دعم وتقوية أنظمة السجل المدنى والإحصاءات الأساسية فى الدول الأخرى.

التعاون مع دول ثالثه:

يعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على دعم القدرات فى الدول الثالثة. وهذا الإطار أصبح جزء من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. بهدف التركيز على علاج الجذور وحماية الأطفال وحفظ حقوق اللاجئين ومواجهة الإتجار بالبشر. وبالفعل وضع الاتحاد الأوروبي إطارا سياسيا وقانونيا شاملا لمواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر

طلبات الحصول على تأشيرة مقدمة لصالح الأطفال[1].

أن الأطفال غير المصحوبين الذين لا يلتمسون اللجوء يخضعون لشروط الدخول المطبقة على رعايا الدول الأخرى الراغبين فى الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن تأشيرة صالحة ووثيقة سفر. وهناك بعض الدول الأعضاء ترفض دخول رعايا الدول الأخرى اليها بما فيهم الأطفال غير المصحوبين. وفي كلتا الحالتين، في حالة عدم استيفاء الشروط او تقديم طلبات لجوء تقوم البلد بترحيل الطفل الي دولته الاصلية. لكن قد نجد دولا أوروبية تطبق سياسة خاصة بالأطفال غير المصحوبين والذين لم يقدموا طلبات لجوء بغض النظر عما إذا كانوا يستوفون شروط الدخول. فى حالة الأطفال غير المصحوبين الذين لم يلتمسوا اللجوء وضعهم يتوقف على التشريعات الوطنية فى الدول:

أغلب دول الاتحاد ترفض دخول رعايا الدول الثالثة غير المستوفين للشروط حتى لو منهم أطفال غير مصحوبين وبعض الدول التي لا ترفض دخول هؤلاء تحت ظروف إنسانية بغض النظر عن استيفاء شروط الدخول ومنها بلغاريا – المجر – إيطاليا – إسبانيا.

فى ممارسات تسمح ببقاء الأطفال دون أن يستوفوا شروط الدخول ومنهم:

في السويد: لا يتم رفض دخول هؤلاء الأطفال ولا المطالبة بعودتهم

في ايرلندا: تسمح تشريعات الهجرة بدخولهم وتحظى مصالح الأطفال دائماً لديها بأولوية وبغض النظر عن إذا كان لديهم رغبة فى اللجوء أم لا

(1) European Migration Network,(2015),” Policies, practices and data on unaccompanied minors in the EU Member States and Norway “, P.15.

فـي بريطانيـا: علـى الـرغم أن كافـة رعايـا الـدول الثالثـة تخضـع لقـانون الهجـرة لكـن الأطفـال غيـر المصحوبين إذا كانوا فى خطر أو فى حاجة إلى حماية يتم تقديم الرعاية المناسبة لهم مثل التى تقدم لأطفال غير مصحوبين طالبى الحماية الدولية.[١].

وفقاً لبعض التعديلات التى أجريت على التشريعات الخاصة بالهجرة واللجوء خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتـي عـام ٢٠١٣ والتـى فـى ضـوئها ينبغـى علـى الأعضـاء زيـادة معـايير الحمايـة التـى يوجهوها للأطفال غير المصحوبين وغيرهم من الفئات الضعيفة التى تستهدف حماية دولية فى الاتحاد الأوربي. [٢]

وتحديداً فيما يتعلق بالأطفال تم تخصيص مواد ونصوص محددة فى التشريعات الاوروبية لدعم الاطفال غير المصحوبين ومنحهم حقوق عديدة منها الحق فى لم شمل الاسرة، مساعدتهم فى إجراءات اللجوء، الإقامة المناسبة والوصول الى الخدمات الصحية والتعليمية، الحماية من الاحتجاز التعسفي الذى لا يُسمح به إلا فى ظروف استثنائية ولا يجوز أبداً احتجازهم فى السجون.

رصدت إحدى الدراسات وجود تفاوت فى مستوى الحماية والمزايا التى يتمتع بها الأطفال غير المصحوبين ملتمسو اللجوء وغيرهم اللذين لم يلتمسوا اللجوء فى الحصول على الخدمات – فعلى سبيل المثال بعض الدول ليس لديها ترتيبات للوصاية على الأطفال غير المصحوبين بذويهم خاصة بالنسبة للأطفال غير ملتمسي اللجوء. [٣]

إعادة التوطين:

فى ظل الأجندة الاوربية للهجرة التى تم نشرها فى سبتمبر ٢٠١٥ والتى نص فيها على إعادة توطين ١٦٠ ألف فرد من اليونان وايطاليا وبعض الدول الأعضاء المتأثرة بأزمة اللاجئين خلال أخر عامين، فى ظل هذا القرار تعطى الدول المنفذة الأولوية لإعادة توطين الفئات الضعيفة ومنهم الأطفال غير المصحوبين.

(١)ضمانات للأطفال غير المصحوبين فى الإجراءات القانونية:

([1]) European Migration Network,(2015),ibid,P.16.

([2])https://www.gov.uk/government/uploads/system%20/uploads/attachment_data/file/307867/Statutory_Guidance_-_Missing_from_care__3_.pdf

([3]) EU,(2017),ibid,P.32.

يعتبر لائحة المجلس رقم Council Regulation No 2201/2003 الصادرة فى نوفمبر ٢٠٠٣ بمناسبة إطار قانونى للتعامل مع القضايا المتعلقة بالوصاية، التمثيل القانوني للأطفال غير المصحوبين.

وبالتالي فى معظم الحالات يكون من الضروري تعيين وصى للأطفال غير المصحوبين بخلاف الممثل القانونى لهم.

(٢) الدعم المالي المقدم.

إجراءات عديدة مرتبطة بالأطفال غير المصحوبين يتم تمويلها من خلال اشتراك جهات أوربية عديدة فى التمويل.

ومن أمثلتها مشروع نموذجي "تحليل سياسات استقبال وحماية ودمج الأطفال غير المصحوبين فى الاتحاد الأوروبى والذى موله الاتحاد عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ويهدف للمساهمة فى تنفيذ خطة العمل الخاصة بالأطفال غير المصحوبين ٢٠١٠ – ٢٠١٤.

إيجاد الحلول الدائمة:

ويعمل الاتحاد الأوروبي وأعضاءه على عدة محاور فى خطة العمل[١] باعتبارها حلول طويلة الأجل Durable solution منها تتبع الاسرة، والعودة وإعادة دمج الأطفال غير المصحوبين فى بلدهم الأصلي بالإضافة إلى حلول لتسير دمجهم فى بلد الإقامة أو إعادة توطينهم.[٢]

إيجاد أكثر الحلول استدامة لمشكلة الأطفال المنفصلين أو غير المصحوبين له تأثير كبير وأساسي وطويل المدى على مستقبل الطفل.

ويتطلب ذلك التوازن الحذر ما بين العديد من العوامل وتدخُل عدة جهات وسلطات. ويأخذ فى الاعتبار وجهة نظر الطفل طبقاً لعمره ونضجه. لذلك إعداد تقرير مصير كل حالة يتطلب تقييم ظروف كل طفل

فى غالبية الدول الحلول الدائمة غير مدرجة فى التشريعات، باستثناء بلجيكا فإن قانون الهجرة لديها تتضمن إجراءات إقامة محددة للأطفال غير المصحوبين ويُعرف مجموعة حلول دائمة مثل لم شمل الأسرة عندما يكون الوالدين لديهم إقامة قانونية، والإعادة للدولة، الإقامة فى بلجيكا.

---

(1) com (2010) 213 final.

(٢) EU,(2017),ibid,P.٦١.

كما يوجد جهود عديدة تبذلها الدول فى إعادة لم شمل الأسرة (المجر، بلجيكا، التشييد، المانيا، أيرلندا، هولندا، أسبانيا، السويد، سلوفاكيا).

بالإضافة إلى أن الدمج فى الدول الأعضاء يحظى أيضاً بأهمية فى بلجيكا والتشيك، فرنسا وبولندا والسويد ويحتل أهمية كبيرة فى فنلندا والمانيا وأسبانيا عندما لا يكون هناك إمكانية من لم شمل الأسرة والعودة. تتفاوت الإجراءات والأطر الزمنية لتحقيق أو تنفيذ هذه الحلول فقد تأخذ فى المتوسط ٣ شهور فى النرويج ومن ٣ – ٦ شهور فى المانيا. [١]

([1]) European Migration Network, (2015),ibid,P.٢6.

الفصل الثالث

الوضع الحالي للهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين غير المصحوبين

التمهيد:

يشهد العالم حاليا فترة من الحراك البشري التي لم تُشهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتحديدا، حركة تدفق العديد من الأفراد عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو أوروبا، تلك التدفقات التي زادت بشكل كبير وبخاصة بعد الربيع العربي في عام ٢٠١١، ومؤخرا بسبب العنف وعدم الاستقرار السياسي في عدد من دول المنطقة. وعليه، فإن عدم انتظام مثل هذه التدفقات بالإضافة للفرص المتاحة لاستغلال المهاجرين يجعل الأفراد المهاجرين أكثر عرضة للخطر مقارنة بالماضي.

وطبقا للإحصائيات العالمية الأخيرة والتقديرات الصادرة عن منظمة الهجرة العالمية قد بلغت تقديرات عدد المهاجرين العالميين في عام ٢٠١٥ هو ٢٤٤ مليون مهاجر، وهذا العدد يمثل ٣،٣% من تعداد سكان العالم بأكمله. (١)

وعلى الرغم من صعوبة رصد هذه التدفقات واقتصار معظم الإحصائيات المتاحة على المهاجرين بصفة نظامية وشرعية مضافا اليها بعض التقديرات عن المهاجرين بصور أخري، إلا أنه إجمالا فقد تجاوز عدد المهاجرين واللاجئين الواصلين إلى أوروبا عن طريق البحر فقط ١٠٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥، وهو الرقم الذي يصل إلى أربعة أضعاف العدد الإجمالي للمهاجرين الواصلين لأوربا لعام ٢٠١٤، في نفس العام ٢٠١٥ توفي ٣٩٩٥ مهاجرا ولاجئا في البحر الأبيض المتوسط، وهو الرقم الذي يتجاوز إجمالي عدد وفيات المهاجرين لعام ٢٢٠١٤.

وفى هذا الإطار قد يكون مفهوما أو مقبولا هجرة الكبار/ البالغين والعائلات بصغارها من الأطفال، أما أن يهاجر الأطفال منفردين، ودون صحبة أحد أفراد العائلة البالغين يعد أمرا جديدا نسبيا ظهر كنتيجة للحالة الصراعية التى يعيشها العالم مؤخرا، جراء الحروب والفقر والكوارث، إذ يقوم الأطفال دون سن الثمانية عشر عاما بالسفر في هذه التدفقات البشرية بدون والدين أو أحد الأشخاص البالغين لنفس الأسباب التي تدفع البالغين للهجرة. فبعض هؤلاء الأطفال قد يكونون من طالبي اللجوء الفارين من الحرب أو الاضطهاد في بلدانهم الأصلية أو ضحايا الاتجار بالبشر والعمالة

(١) International Organizatiom Migration (I.O.M) World Migration Report 2018. p3.
(2)International Organization for Migration (IOM), Egyptian Unaccompanied Migrant Children: A Case Study on Irregular Migration", 2016, P. 13.

القسرية، وعلى الجانب الآخر قد يكون البعض منهم مهاجرين بحثًا عن حياة أفضل، وفرصا اقتصادية أحسن، وتعليما أفضل ولم الشمل مع أسرهم في الخارج، أو قد يفرون من الظروف المعيشية المهمشة في بلدانهم.

ويعتبر حجم الهجرة غير الشرعية للأطفال غير مسبوق، فأكثر من ٢٠% من المهاجرين الذين يصلون إلى أوربا هم من الأطفال. وبحسب منظمة إنقاذ الطفولة، فإن عدد الأطفال الذين يعبرون البحر المتوسط قد ارتفع بنسبة الثلثين من عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦ وصل إلى شواطيء إيطاليا وحدها حوالي ١٥٠٠٠ طفل مهاجر غير شرعي، وقد مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم ٩٠% من هؤلاء الأطفال(١).

فى بدء الظاهرة كان التساؤل الأكثر منطقية بعد سبب هجرة الأطفال؟، التساؤل عن كيف يهاجرون خارج الإطار الشرعي؟ والواقع والدراسات تشير إلى أن يستطيع الأطفال الهجرة بدون ذويهم أو أي شخص مسؤول عنهم بشكل غير شرعي عن طريق اللجوء لشبكات التهريب حيث يتم ذلك إما عن طريق إخفاء الأطفال من قبل المهربين أو إدخال هؤلاء الأطفال، من الحدود الرسمية ولكن بتقديم وثائق مزيفة للمسؤولين. وبغض النظر عن الطريقة التي يهاجر بها الأطفال فإنهم يعتبرون الأفراد الأكثر عرضة للاستغلال والإساءة عندما يعتمدون على خدمات المهربين للوصول إلى أوربا، فالأطفال المهاجرون وبخاصة أولائك الذين يهاجرون بدون ذويهم، يتعرضون لعوامل خطر مختلفة تتضمن سوء التغذية والاستغلال الجنسي.

ولا تعد مصر بمعزل عن هذه الظاهرة الدولية، الا أنه يكاد يكون من المؤسف القول إن مصر تحتل موقعا متقدما فى كونها مصدرا ومعبرا لموجات هجرة الأطفال إلى أوربا، وعلى مستوى دول حوض البحر المتوسط، فإن مصر وليبيا يتنافسان على صدارة هذه المشكلة، ففى الوقت الذى تعانى مصر منذ فترة من مشكلة الهجرة غير الشرعية عموما، ورغم الجهود الأمنية المبذولة من أجل القضاء على هذه الظاهرة إلا أنها ما زالت في ازدياد بين الشباب. ولكن الملحوظ في الفترة الأخيرة إغراء الهجرة غير الشرعية استطاع جذب انتباه الأطفال أيضا، فبدأت الظاهرة في الانتشار على مستوى المحافظات المصرية المختلفة، ودفع الأطفال للهجرة للدول الأوربية والتي يعرف عنها بأنها لا تقوم بترحيل أو إرجاع الأطفال إلى أوطانهم الأم٢.

---

(١) مركز الهجرة المختلطة، "نشرة التوجهات لشهر أغسطس"، ٢٠١٦، ص ٢.

(٢) هبة الله شعبان، " الهجرة غير الشرعية للاطفال غير المصحوبين، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠١٧. (٢٠١٨/٢/١١)، متوفر في: http://alalamelyoum.com/news/80594

هذا ويمكن ملاحظة اتجاها متناميا لأعداد الأطفال المصريين المهاجرين إلى أوربا. فمنذ عام ٢٠١١، تحتفظ مصر بأعلى نسبة من الأطفال المهاجرين دون ذويهم بين المهاجرين غير الشرعيين البالغين الذين يصلون إلى أوربا، في عام ٢٠١٤، كان عدد الأطفال المهاجرين دون ذويهم ٢٠٠٧ طفل من أصل ٤٠٩٥ مصريًا وصلوا بشكل غير شرعي في إيطاليا، والذي يمثل حوالي ٤٩% من إجمالي المهاجرين المصريين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى إيطاليا، وقد ازدادت هذه النسبة عن السنوات السابقة، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١١ بلغت النسبة ٢٨٪ فقط. والاتجاه التصاعدي في عام ٢٠١٥، عندما مثل الأطفال ٦٦% من المهاجرين المصريين غير الشرعيين فوصل عددهم إلى ١٧١١ طفلا من أصل ٢٦١٠ مهاجرين غير شرعين.

شكل رقم (١-٣)

نسبة الأطفال من اجمالى المهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا

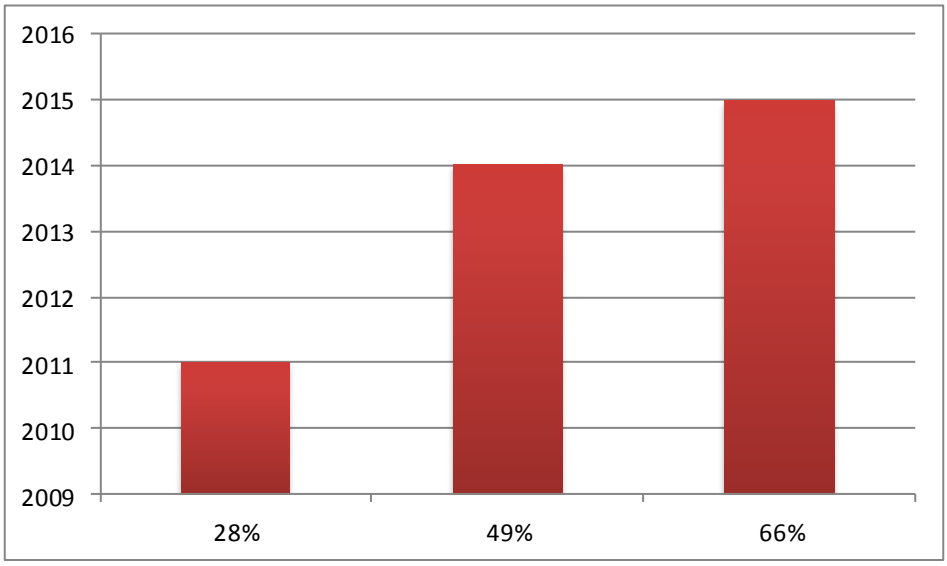

المصدر:

International Organization for Migration (IOM)، Egyptian Unaccompanied Migrant Children: A Case Study on Irregular Migration", 2016، P. 14.

لذلك فإن هذا الفصل يهدف الى تحليل الواقع الفعلي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين وبخاصة الأطفال غير المصحوبين بذويهم، فإنه يلقي الضوء على التقديرات الإحصائية للظاهرة و كيفية عمل شبكات التهريب أو ما يطلق عليهم بالسماسرة وكذلك وضع هؤلاء الأطفال في

الدول المستقبلة لهم، كما يحلل وضع المحافظات المصرية الطاردة للأطفال، أو التي يخرج منها أكبر عدد من الأطفال باحثين عن الهجرة بطرق غير نظامية أو شرعية، إضافة إلى هذا، فإن هذا الفصل يتعرض للعوامل والدوافع المؤدية لحدوث وتزايد انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأطفال المصريين. وأخيرا يقدم الفصل استعراضا للإطار القانوني المعنى بهذه الظاهرة متضمنا إستراتيجيات وسياسات الدولة والقوانين المعنية.

أولا: تقديرات ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين:

إنه من الصعوبة بمكان إيجاد إحصائيات دقيقة لبعض الظواهر الاجتماعية، ومن هذه الظواهر الهجرة غير الشرعية بالتأكيد، كونها عملية سرية وتتم فى الخفاء ويحجم الكثير من الأطراف ذوى الصلة عن الإدلاء بمعلومات دقيقة حولها، ومع ذلك فقد استطاع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في دراسة ميدانية له في ٢٠١٦ شملت الجمهورية وتم تحديد ٢٢ قرية فى عشر محافظات رئيسية تعتبر هي المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة في مصر بما فيها هجرة الأطفال،٧ منها بالوجه البحري والدلتا و٣ بالوجه القبلي والصعيد وهى كالتالي:

١. **محافظة الشرقية.**

تعتبر قرية ميت سهيل من أشهر القرى المصرية التى شهدت هجرات غير شرعية إلى إيطاليا وقبرص واليونان وتركيا فى الأعوام الماضية، كنتيجة لحركات الهجرة غير الشرعية من هذه القرى لوحظ تغير فى ثقافة بعض القرى بعد عودة أبنائها حيث تحولت معظمها من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات استهلاكية[١].

٢. **محافظة الدقهلية.**

تعتبر قريتي بساط كريم الدين ومنشأة البدوى نبروه القريتين الأكثر تصديرا للأطفال المهاجرين بدون ذويهم بمحافظة الدقهلية.

٣. **محافظة القليوبية.**

تعد قرية كفر الجمال هى القرية الأكثر تصديرا للأطفال بمحافظة القليوبية.

٤. **محافظة المنوفية.**

(١) مساعدعبدالعاطي،" التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، ٢٠١٤، ص ص ٢٠-٢٥.

يصل عدد المهاجرين من قرية زنارة إلى ٥ آلاف شاب يتركزون تحديدا فى ميلانو بإيطاليا[١].

٥. **محافظة الغربية:** يمثل أبناء قرية ميت بدر حلاوة أكبر جالية فى فرنسا، حيث يقوم المهاجرون بتحويل الأموال لأهلهم في القرية لبناء البيوت وشراء الأراضى مما جعلها من أغنى قرى المحافظة[٢].

٦. **محافظة البحيرة:** أبناء كوم زمران العيون هم الأكثر تجربة للهجرة غير الشرعية بالمحافظة.

٧. **محافظة كفر الشيخ:** تعتبر برج مغيزل والجزيرة الخضراء أشهر مناطق الهجرة غير الشرعية حيث تقعا فى موقع مناسب على ساحل البحر المتوسط، وقد زادت تيارات الهجرة منها وبخاصة في وقت الثورة، فقد أدى تراجع أعمال الصيد فى تلك المنطقة إلى نقص فرص العمل، مما أدى إلى هجرة أبنائها، يضاف إلى هذا إن الصيادين قد تفرغوا للعمل كسماسرة، حيث تتعدى أرباح الرحلة الواحدة ٢ مليون جنيه[٣].

٨. **محافظة الفيوم:** قرية تطون تعتبر من أكثر القرى على مستوى مصر التى أقبل أبناؤها على الهجرة غير الشرعية منذ نهاية السبعينيات، وقد تركز أبناء هذه القرية في إيطاليا[٤].

٩. **محافظة أسيوط:** تعتبر أسيوط من أكثر المحافظات التى يهاجر أبناؤها فى الوجه القبلى، حيث يتجه معظمهم إلى إيطاليا عن طريق ليبيا كما إن معظم هؤلاء المهاجرين يخرجون تحديدا من مركز أبنوب الذي يتميز بشكل عام بانخفاض ملحوظ في أعمار المهاجرين[٥].

١٠. **محافظة الأقصر:** تشتهر قرية القرنة بهجرة أبنائها الذي يتخذ مسارا من الأسكندرية ومرسى مطروح ومنها إلى ليبيا ثم إلى إيطاليا وتركيا واليونان[٦].

هذا ومن حيث دول المقصد التى يقبل عليها الأطفال المهاجرون غير شرعي تعتبر إيطاليا وقبرص واليونان وفرنسا وتركيا هي دول المقصد الرئيسية التي يتوجه إليها المهاجرون من تلك القرى[٧].

---

[١] المصدر السابق، ص ص ٢٠-٢٥.
[٢] مساعد عبدالعاطي، ص ص ٢٠-٢٥.
[٣] مصدر سابق، هبة الله شعبان، ٢٠١٧، (٢٠١٨/٢/١١)، متوفر في: http://alalamelyoum.com/news/80594
[٤] المصدر السابق
[٥] المصدر السابق
[٦] المصدر السابق
[٧] الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، المركز القومي للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦، مصر، ص ص ٨-١٢.

ثانيا: الوضع التنموي للمحافظات الطاردة في مصر:

يوضح تقرير التنمية البشرية المحلية لعام ٢٠١٥ إن المحافظات العشر المذكورة آنفا تعاني من ارتفاع معدلات الفقر ونسب الإصابة بالفشل الكلوي وارتفاع نسب البطالة والأمية مع تراجع معدلات التنمية[١].

حيث ذكر التقرير بأن هذه المحافظات عانت لسنوات طويلة من زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتدنى مستوى الخدمات التعليمية والصحية والتنموية، وقد أدى ذلك لوقوع هذه المحافظات في المستوى الثالث وفقا للتقسيم المتعارف عليه في التقارير الدولية، وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلى وانخفاض مستوى التعليم في تلك المحافظات[٢].

جدول رقم (١-٣)

حالة التنمية البشرية فى المحافظات الأكثر إرسالا للمهاجرين

المحافظة	مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٥*	ترتيب المحافظة وفقاً لمؤشر الفقر ٢٠١٦**	نسبة الفقر**	نسبة الأمية بين السكان ٢٠١٧ ***	نسبة السكان من إجمالي سكان مصر ٢٠١٧***	معدل البطالة**
القليوبية	تقع جميع المحافظات في المستوى المتوسط وفقاً لدليل التنمية البشرية	٢٠	١٤.٩%	٢٣.٧%	٥.٩%	١٣.٧%
الغربية		١٦	١٦%	٢١.٤%	٥.٣%	١٥.١%
الشرقية		١٩	١٥%	٢٥.٩%	٧.٦%	١٣.٨%
البحيرة		١١	٢٤%	٣٢.٩%	٦.٥%	٨.٢%
كفر الشيخ		١٢	٢٠%	٢٨.٥%	٣.٥%	١١.٧%
الإسكندرية		٢١	١١.٦%	٢٠%	٥.٤%	١٨.٤%
الفيوم		٨	٣٧.٥%	٣٤%	٣.٨%	١٢.٢%
أسيوط		١	٦٦%	٣٤.٦%	٤.٦%	١٢.٨%
الأقصر		٧	٤١%	٢٥.٩%	١.٣%	١٢.٥%
المنوفية		١٧	١٥.٨%	٢٢.٥%	٤.٥%	١١.١%

المصدر: أعد هذا الجدول بمعرفة الباحثة فى ضوء البيانات المتاحة من مصادر متعددة، وهي:
* تقرير التنمية البشرية المحلية، ٢٠١٥، معهد التخطيط القومي
** الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١٦
*** الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء أهم خصائص ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧،، ٢٠١٧.

(١) تقريرمؤشر التنمية البشرية المحلية، ٢٠١٥، معهد التخطيط القومي
(٢) المرجع السابق

ومن الملاحظ توسط هذه المحافظات من حيث حجم الكتلة السكانية حيث تتراوح الكثافة السكانية الإجمالية لها فى أكبرها وهى: محافظة الشرقية ٧.٦ % من إجمالى سكان الجمهورية طبقا لتعداد ٢٠١٦ إلى أقلها وهى: الأقصر بنسبة ١.٣%. كما يتضح من الجدول السابق إن هذه المحافظات تعد من المحافظات الأكثر فقرا في مصر، حيث تضم محافظة أسيوط والتي تعد المحافظة الأفقر في مصر بنسبة فقر تتعدى ٦٠% من سكانها، كما إن نسبة الأمية في بعض المحافظات المذكورة آنفا تتعدى المتوسط المحلي للأمية (٢٥.٨%)، حيث يظهر من البيانات المتوفرة إن محافظات الشرقية والبحيرة وكفر الشيخ والفيوم وأسيوط والأقصر تتعدى فيهما نسب الأمية هذه النسبة لتصل في أسيوط إلى ٣٤.٦% من السكان.

الأمر الذى يقدم تفسيرا للعلاقة الوثيقة والارتباط، فكلما انخفضت معدلات التنمية وارتفعت معدلات الفقر، انعكس ذلك بزيادة مضطرة فى أعداد الأطفال الراغبين فى الهجرة والمقدمين عليها بشكل غير شرعي في غير انفصال عن المنحنى الأعم للهجرة غير الشرعية عموما للكبار والصغار على حد سواء.

ثالثا: الأسباب والدوافع خلف ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين:

إن تفسير الإقبال المتزايد من فئات الأطفال على الاتجاه للهجرة غير الشرعية وفى غير صحبة الأهالى من التعقيد بمكان، يجعل فصل الأسباب والدوافع مهمة معقدة ومع ذلك فإن الأمر يتشابه بين هجرة الأطفال وبين هجرة البالغين من حيث أمرين: الأول: إن المظلة الرئيسية هي الهجرة غير الشرعية. الثاني: إن الأطفال غالبا ما يكونون مدفوعين بتوجيهات الكبار بغض النظر عن الاصطحاب من عدمه، كما يشجعهم أصدقاؤهم الذين خاضوا التجربة ونجحوا، وبناء على هذا فإنه سوف نعرض الأسباب والدوافع من الناحية الاقتصادية والنفسية والاجتماعية. كما يلي:

١- الدوافع الاقتصادية:

بحسب دراسة لمنظمة الهجرة الدولية أوضحت النتائج إن ٨٥% من الأطفال المهاجرين بدون ذويهم بشكل غير شرعي يدفعهم نقص فرص العمل في مصر، كما إن ٦٥% يأخذون

الخطوة بسبب ضغط الزملاء عليهم كما أجمع ٣٢% من عينة الدراسة بأنهم هاجروا بسبب نقص الخدمات ومنها التعليم[١].

يعد البحث عن مصدر الدخل لتوفير حياة آمنة كريمة من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد نحو الاتجاه للهجرة غير الشرعية، إذ يؤدي ذلك بالمهاجرين إلى ترك بلدهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق. ومع انخفاض مستوى المعيشة ودفع ذلك الكثيرين من الشباب والأطفال إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى[٢].وهو ما تظهره معدلات الفقر المرتفعة وتدنى مستوى الخدمات الأساسية المتوفرة فى المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين غير المصحوبين.

ويرتبط الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، حيث يؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني بصورة أكبر من النمو في الدخل القومي إلى حدوث عجز عند الدولة في الوفاء بمتطلبات مواطنيها ومصر من هذه الدول.

كما ترتبط العوامل الاقتصادية إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والتحولات التي تمر بها معظم الدول المصدرة للأفراد ومنها مصر، حيث تؤدي بعض التحولات الاجتماعية إلى تزايد الضغوط الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة، كما قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق؛ لذلك فقد أصبحت الهجرة للعمل – سواء للأطفال أو الشباب – عملية ضرورية.

٢- الدوافع الديموجرافية:

تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، ومصر من الدول مرتفعة النسبة فى معدلات النمو السكانى إضافة إلى إن المجتمع المصري من المجتمعات الشابة، حيث يوجد بها وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية. ومع ذلك فإن هذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل للشباب[٣].

---

(١) IOM، مصدر سابق، ٢٠١٦، ص ٣٦.

(٢) نسرين ابراهيم وآخرون، "الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين في المجتمع المصري"، ٢٠١٦، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٤.

(٣) مصدر سابق، مساعد عبدالعاطي، ٢٠١٤، ص ١٤.

وذلك يجعل الفرصة أكبر أمام الشباب للسفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها، مع قلة عدد السكان بها، لذلك فإنه بحكم المحددات الجغرافية فإن أوروبا (القارة العجوز) هى الأقرب مكانيا، والأكثر إتاحة للفرص مما يجذب المهاجريين إليها وبخاصة من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية كمصر.

٣- الدوافع الاجتماعية:

كما ذكرنا سابقا، فإن الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ترتبط ارتباطا قويا بالدوافع الاقتصادية، حيث يؤثر النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي والذي بدوره يؤثر على قرار الفرد بالهجرة غير الشرعية.

أحد النتائج الخطيرة التي ترتبت على الانفجار السكاني هي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تؤثر على الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية، وفي ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على مواكبة هذه الطلبات على العمل، يجعل هذا الأمر الأفراد يتجهون إلى طلب فرص العمل في الخارج حتى وإن كان في ظروف صعبة[١].

إضافة إلى هذا، فإن الفشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والأمراض، وأيضاً صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء، وفي ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر يشجع ذلك الكثيرين على التوجه إلى الهجرة غير الشرعية كوسيلة لتحقيق طموحاتهم في الاستقرار المادي.[٢]

٤- الدوافع النفسية:

واحدة من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة هي العوامل النفسية، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل، كلما أصبح من الصعب اتخاذ قرار الهجرة، فعلى الرغم من هذا فإن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة من أجل تحسين مستوى الحياة، كما تلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وبخاصة في حالة الهجرة غير الشرعية[٣].

يتضح لنا من حالة الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، بأن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب

---

(١) مصدر سابق، نسرين ابراهيم وآخرون، ص ٤.
(٢)المصدر السابق، ص٤.
(٣) مصدر سابق، مساعد عبدالعاطي، ص ص ١٦-١٩.

الاقتصادية وأهم من فكرة الحصول على المال ويمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالي[١]

١- الشعور باغتراب داخلي بسبب عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به مثل الأسرة أو الأصدقاء.

٢- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.

٣- ضعف الانتماء المجتمعي بسبب وجود خلل أو قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها المدرسة والأسرة.

هذا وإن كان الشباب ممن هم فوق سن ١٨ عاما على وعى وإدراك بتلك المخاطر التى يتعرضون لها إلا أن الأطفال ليس لديهم القدرة على تكوين وعى وإدراك مماثل ومن ثم فإن قراراتهم بخوض غمار المخاطرة ليس محسوبا بمنطق أو مستندا على أدلة بقدر ماهو فى مجمل الأمر مدفوع بتشجيع من دوائر الأهل والأقارب والأقران من ناحية، والطموح فى محاكاة وتقليد نماذج ناجحة من ناحية أخري، الأصعب من ذلك إن مثل هذه النماذج التى تساق على انها ناجحة في الهجرة غير الشرعية، ربما تكون مجرد حكايات غير ملموسة وغير مرئية فى محيط الأطفال وإنما تستخدم للإغراء وفتح الشهية ورفع هيبة المخاطرة.

(١) المصدر السابق، ص ص ١٦-١٩.

رابعا: كيف يهاجر الأطفال المصريون غير المصحوبين؟

خلال العقد الماضي، كانت معظم الهجرات غير الشرعية تخرج من شمال أفريقيا نحو إيطاليا وأوربا، وبخاصة عبر الأراضي الليبية والمصرية. وعلى الرغم من أن ليبيا لا تزال نقطة الانطلاق الأساسية، إلا أن الموقع الجغرافي لمصر يجعلها جزءً أساسيًا من أعمال تهريب الأفراد.

في منتصف شهر أغسطس من عام ٢٠١٥، غادرت مجموعة من المهاجرين واللاجئين بالقوارب من مدينة بلطيم بمحافظة كفر الشيخ، بهدف الوصول إلى إيطاليا، من بين ٢٤٠ مهاجرا كانوا على متنها، منهم ١٨٣ مصريًا، ومن بينهم ١٣٢ (٧٣٪) أطفال مهاجرون دون ذويهم، على مدار الرحلة، استقلت مجموعة المهاجرين مامجموعه أربعة قوارب بأحجام مختلفة، وعند الصعود إلى القارب الرابع والذي كان غير صالح للإبحار، كان الماء يتسرب إلى داخل بدن القارب المهتريء، في النهاية غرق القارب في البحر، وأرسلت إشارة نجدة عبر هاتف. تم إنقاذ الأطفال بواسطة سفينة تجارية في جزيرة كريت، بعدها تم تسجيلهم في عدد من الملاجيء في اليونان.[١]

شبكات تهريب الأطفال في مصر:

من أجل الوصول إلى أوربا، يتعين على المهاجرين الاعتماد على خدمات المهربين من أجل التغلب على الحواجز الاجتماعية والسياسية. لذلك، فإن العلاقة بين المهاجرين والمهربين هي إلى حد كبير تشبه المعاملات التجارية العادية والتي تنتهي عند تبادل الخدمة مقابل المال، ودوليا يُعرّف تهريب المهاجرين بأنه " تأمين الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو أية منفعة مادية أخرى عن طريق الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة لا يكون الشخص من رعاياها أو مقيم دائم فيها[٢]."

توجد العديد من الطرق والوسائل للتواصل مع شبكات تهريب المهاجرين في مصر. في المناطق الريفية يقوم أحد الوسطاء أو من يطلق عليهم سمسارة بتسهيل عملية الهجرة غير الشرعية. فعادة ما يكون هذا الشخص معروفًا بشكل جيد من قبل سكان المنطقة المتواجد فيها، فإما أن يقوم الأشخاص

---

(١) مصدر سابق، IOM، ٢٠١٦، ص١٩.

)[2] (UN General Assembly, Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, Supplementingthe United Nations Convention against Transnational Organized Crime, 15 November 2000. (6/2/2018) Available from: www.refworld.org/docid/479dee062.html.

الراغبون في الهجرة غير الشرعية بالاتصال مباشرة مع هذا الوسيط أو يتم إرسالهم إليه من قبل الأصدقاء والأقارب[١].

في المدن الساحلية مثل: الإسكندرية وبلطيم يقوم السماسرة بالتقرب من الأطفال علانية حتى يعرضوا عليهم الذهاب في رحلات إلى إيطاليا. بالإضافة إلى ذلك، يقوم السماسرة بنشر بيانات الاتصال الخاصة بهم، والأسعار والجداول الزمنية على وسائل الإعلام الاجتماعية للوصول إلى العملاء المحتملين من الأطفال والكبار. وفي الوقت الحالي، تتراوح أسعار الهجرة غير الشرعية إلى أوربا وإيطاليا من ٣٠٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار أمريكي، وبمعدل يبلغ حوالي٣٥٠٠ دولار أمريكي للأطفال المصريين[٢].

إن المبلغ الذي يدفعه كل فرد لا يعتمد فقط على العمر، ولكن أيضًا على دائرة معارف الفرد وموقع مداخل مصر وما إذا كان يعرف الوسيط أم لا، ومع وجود منافسة في سوق تهريب الأفراد إلى أوربا، يعوض المهربون النقص في الأرباح عن طريق زيادة عدد الركاب على كل قارب، مما يزيد من مخاطر الهجرة البحرية غير الشرعية، حيث تتعدد طرق الدفع فيما بين الدفع المقدم أو الدفع المشروط بوصول الطفل آمنا أو الدفع الفوري أو على أقساط، أو الدفع العيني بتقديم خدمات تسهيل وتيسير عملية الإبحار أو جمع الزبائن، وبينما يقوم المهاجرون الكبار بالدفع مقدما للسماسرة أو الوسطاء، يقوم الآباء أو الأقارب بوضع ترتيبات لدفع تكاليف خدمات التهريب عند وصول الطفل بأمان للبلد المستقبلة له. ومع ذلك، فهناك طرق أخرى للدفع فقد أوضحت دراسة لمنظمة الهجرة الدولية إن ١٥% من الأطفال غير المصحوبين يدفعون عند وصولهم للدول المستقبلة جزء من راتبهم الشهري عند العمل في حين إن ١٢% منهم يوقعون على ضمانات أو شيكات لدفع المبلغ عند وصولهم للدول المستقبلة. والحقيقة لا توجد قواعد ثابتة فى هذا المجال، ربما الأكثر ثباتا هو: إن هذه المخاطرة ليست مجانية وإنها ليست آمنة ومع الأسف، عليها إقبال متزايد على الرغم من كل شيء.

تستغل بعض شبكات التهريب في مصر الأطفال لقيادة قوارب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط. فيتم استهداف الأطفال ما دون الثمانية عشر عاما القادمين من مناطق ساحلية بشكل خاص، وذلك لأن الأطفال من هذه المناطق غالبا ما يكون لديهم الخبرة في إصلاح القوارب والإبحار بها أو قيادتها، كما إنهم يرونها فرصة لذلك، فهم على استعداد لقيادة هذه القوارب مقابل

---

(١) شدوى ابراهيم،" الحلُ الأمثلُ للهجرةِ غيرالشرعيةِ للأطفال المصريين"، ٢٠١٦، متوفر في:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/31/illegal-immigration-children-egypt

(٢) مصدر سابق، IOM، ٢٠١٦، ص ٢٤.

الهجرة المجانية إلى إيطاليا، ووفقاً لبعض المحامين الإيطاليين العاملين مع الأطفال المهاجرين، فإن عددا متزايدا من الأطفال المصريين يُقبض عليهم بالفعل. هؤلاء الأطفال يكونون مكلفين بالمساعدة على الهجرة غير الشرعية مما يجعلهم في مواجهة تلقي عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى ١٥ سنة، وغرامات بمئات الآلاف من الدولارات الأمريكية[١].

غير أن الأمر الأكثر منهجية من استخدام الأطفال هو استخدام الصيادين حيث تعتمد شبكات التهريب على تعاون الصيادين لتسهيل أنشطتهم في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك لتوفير القوارب اللازمة. فيتم شراء القوارب الخشبية من الصيادين ويقوم المهربون بشراء سفن صيد قديمة مما يؤدي لوضع المهاجرين غير الشرعيين في خطر متزايد.

خامسا: أحوال الأطفال المصريين في الدول المستقبلة لهم:

لا تنتهى رحلة الهجرة غير الشرعية بمجرد الوصول إلى شواطئ أو حدود الدول المستقبلة فقط، بل يبدأ فصل جديد من المعاناة فى هذه الرحلة المحفوفة فى كل فصولها بالمخاطر ودرجات عدم اليقين المرتفعة، فبمجرد وصول الأطفال المصريين إلى أحد الدول الأوربية هناك مساران أساسيان وكلاهما يصب فى النهاية فى قبضة الدول المستقبلة مع فارق التوقيت: المسار الأول: هو القدرة على التخفي والهروب والوصول إلى متعهدين أو أقارب سابقين دون التعرض بأى حال للسلطات القانونية فى الدولة، والمسار الثاني: الاستسلام للسلطات بحيث يتم تسجيلهم بناء على الأنظمة القانونية. وبمجرد التحقق من هوية الأطفال، يتم نقلهم إلى مجموعة من الملاجئ المختلفة في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، فبعض هؤلاء الأطفال يظلون تحت الاحتجاز الوقائي. وعلى الرغم من هذا النظام إلا أن الملاجيء التي يذهب إليها الأطفال لحين التحقق من وضعهم لديها عجز تمويلي فيظل الأطفال المصريون في الحجز الوقائي لفترة أطول حتى يتم توفير وسائل انتقال وأماكن مهيئة لهم.

وأثناء وجود هؤلاء الأطفال يقوم المسؤولون في الحجز الوقائي، بالتواصل مع موظفي السفارات المصرية في الدولة من أجل إنفاذ الوضع القانوني لهؤلاء الأطفال إلا أنه في بعض الحالات يتم أخذ أوراق الهوية وإثباتات الأطفال ولا يتم الرد عليهم أو إعادة أوراقهم. مما يتسبب في زيادة قلق ومخاوف الاطفال بسبب اعتقادهم بأن الوثائق تمت مصادرتها لأسباب أمنية أو إجراءات جنائية.

---

(١) International Organization for Migration (IOM), Egyptian Unaccompanied Migrant Children: A Case Study on Irregular Migration", 2016pp28-30.

على جانب آخر يمثل الافتقار العام لمترجمي اللغة العربية والأخصائيين النفسيين المدربين جانبا سلبيا علي الأطفال، فمنذ وصول الأطفال إلى الملاجئ الوقائية المختلفة، لا يتمكنون من إيصال احتياجاتهم أو خبراتهم أو رغبتهم في العودة إلى موطنهم. كما إنهم في المقابل لا يستطيعون الحصول على معلومات حول وضعهم وإمكانياتهم داخل البلاد. مما يؤدي إلى خلق مستويات مختلفة من الإحباط والضيق بين العديد من الأطفال. إلا أنه على الرغم من نقص المترجمين، فقد تمكنت بعض الملاجئ من خلق جو من التعاون والألفة.

إضافة إلى هذا، تفتقر جميع الملاجئ إلى التمويل لشراء المواد الأساسية غير الغذائية، ففي بعض الملاجئ، يتم تزويد الأطفال بقطعة ملابس أساسية واحدة فقط. وبالتالي يجب على الأطفال ارتداء نفس الملابس بدون غسلها على مدى فترة طويلة من الزمن مما يترتب على ذلك من آثار على نظافة الأطفال. وبالمثل، لم تكن أي من الملاجئ لديها موارد متاحة لدفع تكاليف المكالمات الهاتفية في الخارج.

وفي دراسة لمنظمة الهجرة الدولية تم سؤال الأطفال خلال المقابلات عما إذا كانوا يرغبون في العودة إلى مصر، وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره، فإن ٣٦ % فقط من الأطفال أوضحوا رغبتهم في العودة إلى الوطن، وأكد معظمهم أنهم سيرجعون إلى مصر فقط في حالة إذا فشلت خططهم للعيش في أوربا سواء بالانضمام إلى أحد الأقارب أو معارف العائلة من المهاجرين السابقين الذين وفقوا أوضاعهم القانونية فى البلد المستقبل أو من خلال برامج حكومية فى حالة السن الصغيرة.

سادسا: جهود الدولة المصرية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين:

تبذل الحكومة المصرية مجهودا واضحا من أجل مكافحة والقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال، حيث يتضح دور الدولة في الأطر القانونية التي تضعها من أجل مكافحة الظاهرة وكذلك في المؤسسات أو الهياكل التي تنشئها الدولة من أجل التنسيق والقدرة على تنفيذ الأطر القانونية بالشكل المطلوب ومع ذلك تظل هناك ملاحظات على الأداء العام لهذه الهياكل وقدرة الدولة على إنفاذ القانون فى مثل هذه الظروف المعقدة لظاهرة مركبة، كظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، وفى معرض هذا الموضوع فإننا نستعرض: أ) الإطار القانوني. ب) الهيكلية والمؤسسات الحكومية المعنية. ج) المبادرات والخطوات المتخذة في سبيل مكافحة الظاهرة، وذلك كما يلي:

أ) الإطار القانوني المتعلق بظاهرة هجرة الأطفال بشكل غير شرعي ودوره فى مكافحة الظاهرة

بسبب خطورة الوضع الخاص بالهجرة غير الشرعية وما تتسبب فيه من إزهاق لأرواح الشباب والأطفال وكذلك تسببها في حدوث جرائم عدة من ضمنها: الاتجار في البشر فقد قامت الدولة بوضع إطار قانوني بدأته في عام ٢٠١٠ بإصدار القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ الخاص بتجريم ومكافحة الاتجار بالبشر، ثم أتبعته بعد ذلك بقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب اللاجئين في عام ٢٠١٥. إضافة إلى هذا، فإن مصر قد صادقت على اتفاقيات دولية متعلقة بحقوق الطفل ولم تتوقف عند هذا فقط، بل عدلت قانون الطفل المصري حتى يتوافق مع هذه الاتفاقات والمعايير الدولية. فيما يلي ذكر لأهم القوانين التي تنظم القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

- **القانون الصادر برقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ المعني بتجريم ومكافحة الاتجار بالبشر:**

أصدر البرلمان المصري القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بهدف تجريم ومكافحة الاتجار بالبشر، كأول عمل تشريعي مستقل يهدف للتصدي ومكافحة هذه الظاهرة[١].

الجدير بالذكر هنا إن جريمتي الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية تمثلان بعض الإشكاليات الإجرامية المتداخلة فيما بينهما وذلك بسبب التشابه في تعريف كل منهما، كما إن بعض الحالات قد تنشأ الجريمة كهجرة غير شرعية ثم تنقلب بسبب أحداثها إلى اتجار في البشر.

لذلك فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بأنه "يُعد مرتكبًا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسلم سواء في داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية، إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما، أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة، أو الوعد بإعطاء أو تلقي مبالغ، مالية أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الاتجار بشخص آخر له سيطرة عليه – وذلك كله – إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أيًا كانت صوره بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي، واستغلال الأطفال في ذلك وفي المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسرًا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة

(١) مساعد عبدالعاطي، مصدر سابق، ص ٣١.

بالرق أو الاستعباد، أو التسول، أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية، أو جزء منها"[١]. فيتضح من نص المادة اندراج الهجرة غير الشرعية تلقائيا تحت الوضع الذي ينظمه هذا القانون.

إضافة إلى هذا فقد نصت المادة الثالثة من نفس القانون على: " لا يُعتد برضاء المجني عليه على الاستغلال في أي صور الاتجار بالبشر، متى استخدمت فيها أية وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون[٢].كما أضافت أنه" لا يشترط لتحقق الاتجار بالطفل أو عديمي الأهلية استعمال أية وسيلة من الوسائل المشار إليها، ولا يعتد في جميع الأحوال برضائه أو برضاء المسئول عنه أو متوليه"[٣].

وقد وضحت مواد القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ العقوبات المختلفة وكذلك أوجه التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

- **قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب اللاجئين عام ٢٠١٥:**

في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ وافق مجلس الوزراء على قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، وإعداد حملة إعلامية لتوعية المواطنين بالمخاطر التى يتعرضون لها ونص مشروع القانون على عدة نقاط أهمها:

- إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية.
- تعاون الجهات القضائية والأمنية المصرية المعنية بمكافحة تهريب المهاجرين، مع نظيراتها الأجنبية، من خلال تبادل المعلومات والمساعدات أو غيرها من الصور.
- العقوبات الخاصة بجرائم الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، ومنها: أن يعاقب بالسجن أو بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه، كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط فى ذلك.
- تكون العقوبة بالسجن المشدد وغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه، وذلك ما إذا كان الجانى قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين، أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضما لها.

([١]) نص قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٦٤ لعام ٢٠١٠؛ (٢٠١٨/٢/١٥) يمكن الاطلاع عليه من الرابط:
https://manshurat.org/node/778

- يعاقب الجانى بالسجن المؤبد وغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه، فى حالات وذلك ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بواسطة جماعة إجرامية منظمة، أو تنفيذا لغرض إرهابي، أو نتج عنها وفاة المهاجر أو إصابته بعاهة مستديمة.
- ونظم الفصل الخامس تدابير الحماية والمساعدة للمهاجرين غيرالشرعيين، حيث تلزم المادة 25 الدولة بتوفير التدابير المناسبة لحماية حقوق المهاجرين المهربين كحقهم في الحياة والمعاملة الإنسانية والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والمعنوية والنفسية والحفاظ على حرمتهم الشخصية وتبصيرهم بحقوقهم في المساعدة القانونية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال.

هذا وجدير بالذكر إن هذه القوانين تأتى ضمن إطار دولي يعمل على حماية حقوق الطفل يتمثل كما ذكرنا سابقا في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. كما يلي:

- **اتفاقية حقوق الطفل:**

اعتمدت اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩، وهي النص القانوني الدولي الرئيسي والأكثر شمولا فيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال. وقد صدقت الحكومة المصرية على اتفاقية حقوق الطفل وكافة البروتوكولات المتعلقة بها، مما خلق التزامات قانونية وقدم تعريفا ملموسا على الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة قانون الطفل المصري ١٩٩٦/١٢ وعدلته من خلال القانون ٢٠٠٨/١٢٦ وذلك لضمان حقوق الطفل وفقا لاتفاقية حقوق الطفل ومايتعلق بها من تعهدات[١].

ويفسر التعليق العام رقم ٦ لسنة (٢٠٠٥) في اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بمعاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، حيث يقر هذا التعليق بأن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين يواجهون مخاطر أكبر، في مجموعة من الأمور، من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والاحتجاز وغيره. وكثيرا ما يُحرم الأطفال من الحصول على الغذاء والمأوى والإسكان

([1]) International Organization for Migration (IOM), Egyptian Unaccompanied Migrant Children: A Case Study on Irregular Migration", 2016.

والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات. الفتيات على وجه الخصوص عرضة للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المنزلي. والأهم من ذلك إن هذا التعليق يوضح إن "التزامات الدولة بموجب الاتفاقية تنطبق داخل حدود الدولة، بما في ذلك بالنسبة لأولئك الأطفال الذين يخضعون لأشراف الدولة أثناء محاولتهم دخول إقليم البلد. ولذلك، فإن التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية لا يقتصر على الأطفال الذين هم مواطنون في دولة ما، وبالتالي يجب أن تكون هذه الحقوق متاحة لجميع الأطفال – بما في ذلك أطفال اللاجئين والمهاجرين – إذا لم ينص على خلاف ذلك صراحة في الاتفاقية[١].

- **الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته:**

تؤكد المادة ٢٣ من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته على: ينبغي على الدول اتخاذ تدابير تضمن حصول الأطفال الذين يطلبون اللجوء أو الذين يعتبرون لاجئين، سواء أكانوا غير مصحوبين أو مصحوبين، على الحماية والمساعدة الإنسانية. فقد نصت المادة ٢٣على: "تتعهد الدول الأطراف بالتعاون مع المنظمات الدولية القائمة التي تحمي اللاجئين ومساعدتهم في الجهود التي يبذلونها لحماية ومساعدة هذا الطفل، وتتبع الآباء أو غيرهم من الأقارب أو الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم[٢].

ب) الهيكلية والمؤسسات الحكومية المعنية بهجرة الأطفال غير المصحوبين بشكل غير شرعي ودورها فى مكافحة الظاهرة في مصر:

تتعدد المؤسسات والهياكل الحكومية التي ترتبط بمشكلة هجرة الأطفال بشكل غير شرعي، فمن هذه المؤسسات ما يرتبط دوره بشكل مباشر مع القضية مثل: اللجنة التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ووزارة الهجرة ووزارة الخارجية. ومنها ما ينحصر دوره في نشر التوعية بين جموع المواطنين مثل: الأزهر الشريف والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

- **اللجنة التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية:**

تشكلت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٠ لسنة ٢٠١٤ الصادر فى ٩ مارس ٢٠١٤ وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن وزارات: الخارجية والدفاع والداخلية والعدل والقوي العاملة والهجرة والتضامن الاجتماعي والتنمية

(1) I.O.M. ،Ibid ،٢٠١٦ P.٣٢

(٢) نص الميثاق الأفريقي لحقوق وفاهية الطفل؛ (٢٠١٨/٢/١٥) يمكن الاطلاع عليه من الرابط:
http://www.arabccd.org/page/1307_الميثاق_الإفريقي_لحقوق_ورفاهية_الطفل

المحلية والتخطيط والتعاون الدولي والإعلام والشباب والرياضة، وممثلين عن النيابة العامة والمخابرات العامة والهيئة العامة للاستعلامات والصندوق الاجتماعي للتنمية والمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للأمومة والطفولة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية واثنين من الخبراء يتم ترشيحهما من رئيس اللجنة.

وتعمل اللجنة علي:

١) تنسيق السياسات والجهود الحكومية في مجال مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية.

٢) تتولي التنسيق بين الجهات الحكومية الممثلة فيها وسائر الأطراف غير الحكومية.

٣) تعمل كمرجعية استشارية للسلطات والجهات والهيئات الوطنية في هذا المجال.

وقد قامت مجموعة العمل القانونية التي تمثل جزء مهما من اللجنة بعقد عدة اجتماعات تهدف إلى:

١- إعداد مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية (من وإلى مصر، التسلل، الأطفال القصر غير المصحوبين) بهدف تنفيذ الالتزامات الناشئة عن انضمام مصر لبروتوكول باليرمو الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتحديد الأفعال المجرمة ووضع العقوبات المناسبة[1].

٢- إعداد دراسة ميدانية عن الهجرة غير الشرعية للمحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية.

٣- التعاون مع أجهزة ووكالات منظمة الأمم المتحدة وبخاصة المنظمة الدولية للهجرة.

٤- مشروع إنشاء صندوق لتعويض ضحايا الهجرة غير الشرعية.

- **دور وزارة الخارجية**

تعمل وزارة الخارجية بجدية شديدة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية للمصريين شباب كانوا أو أطفال وقد استطاعت الوزارة تحقيق عدد من النتائج الإيجابية مثل:

١- إعادة أكثر من مائة طفل تحت سن الثمانية عشر عاما من اليونان في ٢٠١٤ الذين لهم صلة بالهجرة غير الشرعية وتهريب الاتجار بالبشر عبر مصر وإليها.

---

(1) I.O.M. ،Ibid ،٢٠١٦ P.٢٢

٢- التنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية لتوحيد نقطة الاتصال مع كافة الجهات غير المصرية العاملة في هذا المجال لتكون عبر وزارة الخارجية وفقًا لاتفاقية فيينا والأعراف الدبلوماسية، ويشمل هذا بشكل خاص: المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ويغطي دولة واحدة، ويتواجد بالقاهرة من عام ١٩٥٤ طبقًا لاتفاق وقع في حينه مع الحكومة المصرية، وكذا مع المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة ويتواجد بالقاهرة منذ عام ويغطي ١٢ دولة وفقًا لاتفاق موقع بين الجانبين في هذا الشأن.

٣- وأخيرا ترسيخ التعاون القائم مع المجتمع الدولي في إطار مبدأ تقاسم الأعباء بين جميع الأطراف الفاعلة.

- **دور وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج**

تقوم وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بدور مهم فى التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، ومن أبرز ما قامت به الوزارة في هذا الصدد ما يلي:

١- وضع الخطط لتنظيم حملات توعية وحوارات وندوات تثقيفية بمراكز الشباب والجامعات، وقصور الثقافة الجماهيرية بالمحافظات لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والعمل على توعية الشباب بمخاطرها بالتنسيق مع الوزارات المعنية، بهدف إمكانية الوصول إلى وضع حلول للوقاية من تلك الظاهرة والعمل على الحد منها.

٢- التنسيق والتواصل مع وزارة التربية والتعليم لوضع مادة دراسية أساسية فى مجال السلامة والصحة المهنية.

٣- التعامل مع المهاجر غير الشرعى بالتساوى مع المهاجر الشرعى بمجرد وصوله إلى الخارج، ومن ثم تطالب جميع المهاجرين غير الشرعيين بتقنين أوضاعهم لتكون الدولة على أرض صلبة عند المطالبة بحقوقهم.

٤- إعادة تأهيل راغبي الهجرة من خلال توفير التدريب اللازم لهم.

٥- تم توقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لتوفير خدمات ودعم استقرار المهاجرين غير الشرعيين، بتنفيذ برنامج لتخفيف الضغوط الاقتصادية في المجتمعات المعرضة للخطر في

مصر لتوفير خدمات الدعم للمهاجرين غير الشرعيين، وبناء قدرات الهيئات الحكومية ذات الصلة لتمكينهم من توقع ومعالجة تحديات الهجرة.

- **دور المؤسسات الدينية الرسمية:**

حاول الأزهر الشريف ومعه دار الإفتاء المصرية التصدي لهذه الظاهرة، من خلال الإشارة إلى المخاطر التي تلحق بالمهاجر في نفسه وماله. وبناء على هذا يمكن القول بأنه يجب تعظيم الاستفادة من الدور الديني في مجال الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال توعية الشباب، وشرح قيم الدين الإسلامي التي تحرم إلقاء النفس في التهلكة.

- **دور المجلس القومى للطفولة والأمومة:**

ينفذ المجلس القومي للطفولة والأمومة برنامجا للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية للأطفال، في ٦ محافظات هي: الفيوم، والبحيرة، وأسيوط، والغربية والدقهلية وكفر الشيخ، بوصفها من أكثر المحافظات تصديرا للهجرة غير الشرعية للأطفال، وطرح البدائل الإيجابية للهجرة غير الشرعية، ويتكون البرنامج من ورش عمل تتضمن التعريف بخطورة الهجرة غير الشرعية للأطفال وكيفية إعداد برامج ورسائل التوعية بهدف خلق كوادر محلية قادرة على عملية التوعية بشكل أمثل ومتواصل، وكذلك تقديم البدائل الإيجابية لأسر الأطفال.

ج) المبادرات والخطوات المتخذة في سبيل مكافحة الظاهرة:

انطلقت بعض المبادرات والمساعي من أجل رفع التوعية وتحقيق التعاون الدولي من أجل القضاء على الهجرة غير الشرعية بشكل عام وبخاصة هجرة الأطفال ومن ضمن تلك المبادرات:

- حملة (أهلك.. حلمك.. حياتك.. لا للهجرة غير الشرعية) وهي الحملة التي أطلقتها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر والمنظمة الدولية للهجرة بمقر وزارة الخارجية، وهي عبارة عن حملة قومية إعلامية للتوعية بالهجرة غير الشرعية للشباب والأطفال المصريين. وتهدف الحملة إلى توعية الشباب المصرى بمخاطر الهجرة غير الشرعية وذلك باستخدام وسائل الإعلام الرقمية والتقليدية لتحقيق أقصى قدر من التأثير[١].

[١] إطلاق الحملة للقومية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، (٢٠١٨/٢/٥) يمكن الاطلاع عليه من الرابط:

- تسعى وزارة العدل من أجل إنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة المتهمين فى قضايا الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وتعد مصر من أوائل دول العالم التى تجرم مرتكبى تلك الجرائم بعقوبات مناسبة، حيث يجب تضافر كل الجهود من أجل مواجهة تلك الظاهرة ومساعدة الضحايا وتقديم مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر للمحاكمات العادلة وبخاصة كبار التجار منهم.
- القمة الأفريقية الأوربية للهجرة التى عقدت فى العاصمة المالطية فاليتا يومى ١١ و١٢ نوفمبر ٢٠١٥ بمشاركة قادة دول الاتحاد الأوربى وعدد من الدول الأفريقية والمنظمات الدولية والإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة فى مجال الهجرة ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار فى البشر، حيث أكدت مصر فى بيانها على أهمية توسيع مسارات الهجرة الشرعية، وتعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية، وضرورة تحمل الدول الأوربية مسئولياتها تجاه المهاجرين الوافدين إليها. والعمل بجدية لتحقيق التنمية المستدامة فى أفريقيا، وفتح المجال أمام استقدام العمالة المهاجرة من أفريقيا، وبضرورة تنفيذ الدول الأوربية لالتزاماتها تجاه استضافة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر، وتهريب المهاجرين أو ما يعرف بـ "عملية الخرطوم"، حيث عقد بمدينة شرم الشيخ في شهر سبتمبر. وحرصت مصر على المساهمة النشطة في تنسيق وتعزيز الجهد الإفريقي للتصدي لظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر عبر بلورة خطط محددة للتحرك إقليميا. وكانت مصر من أوائل الدول التي أطلقت عملية الخرطوم في أكتوبر عام ٢٠١٤ بالعاصمة السودانية، كما ترأست الاجتماع الأول للجنة التسيير لمبادرة القرن الأفريقي – الاتحاد الأوربي حول مسارات الهجرة فى إبريل ٢٠١٥ بمدينة شرم الشيخ[١].

---

[١] علي الملط، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٦، (٢٠١٨/٢/٥) يمكن الاطلاع عليه من الرابط:
http://sis.gov.eg/Story/١٣٠٩١٤?lang=ar

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات:

نستخلص مما سبق بأن الهجرة المختلطة بمختلف أنواعها حظيت باهتمام عالمى غير مسبوق، ووضعها على الأجندة الدولية لرؤساء الدول فى معظم بلدان العالم. ولهذا سنتاول النتائج والتوصيات على المستوى الدولي والإقليمى ثم المستوى المحلى.

أولا: على المستوى الدولى والإقليمى:

- توجيه اهتمام الدول الطاردة للمهاجرين إلى رعايتهم داخل البلاد التى هاجروا إليها بطرق غير نظامية، وتسوية أوضاعهم قدر الإمكان ومساعدتهم على التغلب على ظروفهم القاسية والغير المستقرة، وذلك ليس طلب؛ بل أصبح واجبا وضرورة، حتى لايتعرضوا إلى الجريمة واستغلالهم فى منظمات إرهابية عالمية.
- تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، وقد أطلقت بعض البلدان العربية مؤخرا حملات لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، فاعتمدت المغرب في عام ٢٠١٣ سياسة لتوفير المزيد من الحماية للوافدين إليه، وخلال عام ٢٠١٤، نظمت حملة لتسوية أوضاع المهاجرين، فتلقت السلطات المغربية ٢٧٣٣٠ طلباً للتسوية من مهاجرين من أكثر من ١١٥ جنسية، فمنحت ١٧٩١٨ منهم رخص إقامة لمدة سنة. وتم إنشاء مكتب للاجئين والذين هم بدون جنسية، باشر التدقيق في القضايا في مارس ٢٠١٥.
- كما شُكلت أربعة لجان فرعية تُعنى بتطبيق توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكل منها اختصت بأحد المجالات التالية: حملة تسوية الأوضاع التي أطلقها المغرب في عام ٢٠١٤؛ وتسوية أوضاع اللاجئين؛ وتحديث الأطر القانونية والمؤسسية الخاصة بالهجرة، واللجوء ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالهجرة. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أطلق المغرب إستراتيجية لفترة الثلاث سنوات المقبلة، تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف هي:
- دمج المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم؛ ومراجعة أطر العمل القضائي والإجرائي؛ ومواءمة إطار العمل المؤسسي؛ وإدارة تدفقات الهجرة استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان، وتم إعداد مشاريع قوانين حول اللجوء والهجرة والاتجار بالأشخاص، إلا أن هذه المشاريع لم تُعتمد بعد (لحين إعداد هذا التقرير)، كما وضعت الحكومة تدابير خاصة لاستعراض أوضاع المهاجرين

غير النظاميين كل حالة على حدة. وقد تم تحقيق تقدم ملموس في اتجاه اعتماد النهج القائم على الحقوق لدى معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة، ولكن ما زال من الصعب جدا الالتزام ببعض المعايير الدولية لتسوية الأوضاع، ومنها: عقود العمل، لا سيما وإن معظم المهاجرين غير النظاميين يعملون في القطاع غير النظامي.

- وبالنظر إلى الأعداد الهائلة للمهاجرين غير النظاميين في المملكة العربية السعودية، وتمهيدا لتطبيق برنامج نطاقات (يرجى النظر إلى القسم المتعلق بإحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية الوارد لاحقا فى تقرير الهجرة والنزوح)، منحت الحكومة السعودية في نيسان/أبريل ٢٠١٣ فترة سماح مدتها سبعة أشهر للمهاجرين غير النظاميين لتسوية أوضاعهم.
- لكن فترة السماح شملت فقط العمال المهاجرين الذين تغيّبوا عن العمل (هروب) وأولئك الذين انتهت رخص عملهم وإقامتهم، فأعطتهم الفرصة لتسوية أوضاعهم إما من خلال العودة إلى العمل لدى مستخدمهم أو الانتقال إلى وظيفة أخرى دون الحاجة للحصول على إذن من مستخدمهم السابق. أما المهاجرون الذين لم يسووا أوضاعهم قبل انتهاء المهلة المحددة، فوصلت عقوبتهم إلى السجن سنتيْن، فضلاً عن ترحيلهم، وفرض غرامات عليهم تصل إلى ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي.
- وقد أعفي المهاجرون غير النظاميين الذين غادروا البلد خلال فترة السماح، من رسوم الإقامة ورخص العمل وغيرها من الغرامات المرتبطة بانتهاكات سابقة. إلى ذلك، لم تحظر هذه الإجراءات عودة هؤلاء المهاجرين إلى المملكة في وقت لاحق في حال حصلوا على تأشيرة دخول جديدة.
- وفي أوائل مارس ٢٠١٥، أطلقت المملكة العربية السعودية حملة جديدة تستهدف المهاجرين غير النظاميين الذين انتهكوا قوانين العمل أو الإقامة، والمواطنين الذين يوظفونهم أو يؤمنون لهم المأوى. وقد فُرضت على المهاجرين غير النظاميين الذين تم توقيفهم غرامات وصلت إلى ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي إضافة إلى السجن والترحيل.
- وفي عُمان، نفذت وزارة القوى العاملة حملة ترحيل في عام ٢٠١٣، فخلال الأشهر التسعة الأولى من العام، أوقفت السلطات ١٠٢٢٦ مهاجرا غير نظامي، بحسب المدير العام للرعاية العمالية في وزارة القوى العاملة.
- وحثت الوزارة أصحاب العمل على وقف توظيف المهاجرين غير النظاميين تجنبا لغرامات تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ ريال عُماني.

- اتخذت معظم بلدان المنشأ، وبلدان المقصد في المنطقة العربية سلسلة من الإجراءات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير النظامية والنتائج المترتبة عليها. ومن المجدي اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان الذي بادر المغرب إلى انتهاجه في حملات تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، فهؤلاء ما زالوا يعاملون في حالات عدة باعتبارهم «مجرمين»، وقد أظهرت الممارسات المتبعة خلال عمليات التوقيف والاحتجاز لحقوق هؤلاء المهاجرين، كما عكست والترحيل تجاهلا للسياسات المعتمدة لهذه الممارسات.

ثانيا: نتائج وتوصيات فيما يخص هجرة الأطفال المصريين:

بعد أن ألقى التحليل السابق الضوء على ديناميكيات الهجرة والمعلومات المتاحة حول نقاط الضعف واحتياجات الأطفال المصريين المهاجرين بشكل غير شرعي، كما يسلط التحليل الضوء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي تدفع الأطفال للاتجاه نحو الهجرة غير الشرعية، وعوامل الخطر التي يتعرض لها الأطفال خلال رحلة الهجرة، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى استجابة متكاملة ومتعددة التخصصات في الدول المعنية. يختتم هذا التحليل بتوصيات تمتد **على ٣ محاور أساسية** وهي الوقاية والحماية وتعزيز المقاضاة القانونية[١].

١- الوقاية

قبل الحديث عن الوقاية، لابد أن نشير الى العلاقة بين الهجرة والفقر والتنمية "فاالعمل على ارتفاع معدلات التنمية هى الإستراتيجية الأساسية، التي تساعد على الحد من الهجرة "غير المرحب بهم "على المدى الطويل، ولكن المساعدة الدولية عموما، لم ترتقِ إلى المستوى الكافي لتقديم صورة حقيقية عن مشاكل التخلف، ففى الواقع، كان التوازن خلال ما يقرب من ستة عقود من اتباع سياسات التنمية غير إيجابي، فعلى الرغم، من أن بعض الدول تمكنت من تحقيق نمو كبير إلا أنه بشكل عام، ازدادت الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية اتساعا. كما ازداد أيضاً، توزيع الدخل فى الجنوب جورا وظلما، بشكل غير منصف، موسعا الهوة بين النخب الثرية والجماهير الفقيرة. وما زالت مشاكل النمو السكاني السريع والركود الاقتصادي والتدهور البيئي وضعف الدول والحكومات وانتهاك حقوق الإنسان تؤثر على العديد من الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية.

(١) تمت الاستعانة بتوصيات منظمة الهجرة الدولية بتقريرها الصادر عن مصر فى ٢٠١٦. ص ص ٤٥-٥٢.

وعلاوة على ذلك، أدت سيطرة الهيئات المالية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على العالم إلى الخضوع لسياسات الإئتمانات التى زودت من التبعية وعدم الاستقرار، فى كثير من دول الجنوب.[١]

هناك حاجة لتدخلات وقائية للتصدي للهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين، وتحتاج مثل هذه التدخلات إلى معالجة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل كقوى دافعة للهجرة غير الشرعيةللأطفال في مصر بطريقة شاملة. كما تم توضيحه سابقا، يجب أن تكون المحافظات المصرية ذات المعدلات المرتفعة لإرسال الأطفال غير المصحوبين هدفاً لتدخلات مصممة خصيصًا للتعامل مع عوامل الهجرة غير الشرعية للأطفال.

إن تعزيز جودة التعليم، وأهميته فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل المحلية والدولية، أمر بالغ الأهمية لتهيئة الظروف الملائمة للحراك الاجتماعي المتصاعد والحصول على فرص عمل أفضل. وتظهر الدراسات المختلفة أن ضعف التعليم في المناطق الريفية في مصر يدفع الأطفاللللجوء إلى الهجرة غير الشرعية. ولمعالجة هذه المسألة، ينبغي توفير الدعم التقني للمؤسسات التعليمية في المناطق الريفية التي ترتفع فيها معدلات الهجرة غير الشرعية، على سبيل المثال يمكن تعزيز القدرات المحلية على إجراء التدريب على المهارات والاستشارات الوظيفية.

من أجل حصاد ثمار التعليم المعزز بما يتماشى مع احتياجات السوق الحقيقية والمتزايدة، يجب دعم فرص كسب الرزق وتحديد أولوياتها في المحافظات ذات المعدلات المرتفعة للهجرة غير الشرعية للأطفال من أجل تخفيف عوامل الدفع الاجتماعية والاقتصادية الدافعة لتحركاتهم. ففي هذا الصدد، يجب زيادة فرص العمل لتوفير عوامل مثبطة لعمل الأطفال، مع توفير فرص بديلة لكسب الرزق للخريجين الشباب. غير أن التدخلات في هذا المجال تتسم بكثافة الموارد، وتتطلب تعبئة كبيرة للموارد من جانب الحكومة المصرية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

على جانب آخر يمكن استكشاف آلية تمويل مبتكرة في هذا المجال، بما في ذلك التمويل الجماعي، بالإضافة إلى ربط المصريين بالخارج بالمجتمعات المحلية لتعزيز المشاريع الاجتماعية والاستثمارات المحلية، ويمكن أيضا زيادة تخفيف الضغوط من قطاع التوظيف المحلي من خلال دعم القدرات الحكومية لتحديد احتياجات أسواق العمل الأجنبية وتخصيص التدريب المهني المدفوع بالطلب للقطاعات المحددة.

(١) ستيفن مارك "عصر الهجرة " ترجمة منى الدروبى، ٢٠١٣

إن الجمع بين تحسين جودة التعليم والحصول عليه مع توفير وجهات نظر لبدائل المعيشة الإيجابية يخدم ضمانة لحق الطفل في التنمية، تمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل.

٢- الحماية

يحق للأطفال الذين لا يرافقهم أحد الوالدين أو الوصي أو أي شخص بالغ آخر في بلد غير جنسيتهم الحصول على حماية ومساعدة خاصتين، ووفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل، يتمتع الطفل "بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن بلوغه". ومن ثم، يجب على الحكومة القيام بسرعة بتقييم ومعالجة أوجه الضعف الخاصة بالأطفال والتي تنتج عن تعرضهم لمختلف الصدمات خلال رحلتهم الخطرة.

ويمثل الدعم النفسي والاجتماعي أمر حيوي في هذا الصدد لضمان إعادة التأهيل السريعة للأطفال سواء عند الوصول أوالعودة، ولهذا الغرض، يجب تعزيز قدرات الدولة لاستقبال الأطفال، وإضفاء الطابع المؤسسي على آلية الإحالة في بلدان المنشأ والمقصد لتوفير خدمات الحماية الأساسية، بما في ذلك المساعدة النفسية والاجتماعية والمأوى. والأهم من ذلك، يجب أن تشمل إجراءات الإحالة توفير حلول دائمة، لضمان رضاء رغبة الطفل في العودة إلى المنزل بسرعة.

وفي حالة الأطفال غير المصحوبين بذويهم، يجب تعيين وصي وممثل قانوني بسرعة لضمان احترام مصلحة الطفل الفضلى.

في حالة رجوع الأطفال إلى مصر، يجب أن يحصل الأطفال وعائلاتهم على مساعدة إعادة دمج مخصصة، بما في ذلك دعم سبل العيش لمعالجة العوامل التي تتسبب في الهجرة غير الشرعية للأطفال. كما ينبغي رصد وتقييم تنفيذ برامج إعادة الإدماج من خلال البحوث والتقييم المجتمعي.

وهذا من شأنه أن يسمح بتكييف البرامج على أساس الحاجة، وإبلاغ المسؤولين وتوفير توقعات فيما يتعلق بما يلي: (أ) عوامل الدفع الخاصة بظواهر الهجرة غير الشرعية من الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛ (ب) طريقة تشغيل شبكات التهريب؛ (ج) القطاعات الاقتصادية ذات إمكانات التوظيف العالية وسلاسل القيمة الرئيسية لتوفير بدائل سبل العيش المحلية؛ (د) الأطر القانونية لحماية المهاجرين غير الشرعيين، بمن فيهم الأطفال المهاجرون.

٣- تعزيز المقاضاة القانونية

إن تعزيز المقاضاة في البلاد المعنية بالأمر –وهي البلدان الأصلية وبلدان العبور والبلدان المستقبلة–هو عنصر لا غنى عنه في مكافحة شبكات التهريب. في مصر يجب على الدولة الاستجابة لخطر العدوى الجنائية بين شبكات التهريب والتنظيم الإرهابي. ولهذا الغرض، يجب وضع تشريعات وطنية لمكافحة التهريب تتماشى مع المعايير الدولية. وبالتوازي مع ذلك، يجب على المشرّعين مراجعة القوانين والسياسات الوطنية المعنية بالهجرة وحماية الأطفال مقابل الاتفاقيات والالتزامات الدولية والإقليمية المتاحة. وهذا من شأنه أن يضمن معاقبة الأفراد المشاركين في أنشطة التهريب، وضمان حقوق واحتياجات الأطفال المهرَّبين والمهاجرين.

كانت مصر أول دولة في المنطقة قد أصدرت مشروع قانون لمكافحة التهريب في نوفمبر ٢٠١٥ من خلال مجلس وزرائها. ومع ذلك –من أجل ضمان تنفيذ التشريعات وتنفيذها –يحتاج برنامج بناء القدرات إلى إضفاء الطابع المؤسسي

لى جميع فروع إنفاذ القانون. في غضون ذلك، يحتاج الشركاء الدوليون إلى توفير التدريب المناسب، بما في ذلك تقنيات التحقيق المتخصصة. أما فيما يتعلق بالتحقيق في شبكات التهريب والجرائم، يتطلب التحقيق السليم نهجا منسقا نيابة عن إنفاذ القانون. ينبغي تيسير تبادل الزيارات مع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من بلدان المنشأ والعبور والمقصد لتعزيز قنوات الاتصال والتعاون لمكافحة تهريب المهاجرين، فضلا عن تبادل أفضل الممارسات في مجال حماية الطفل.

كما يتطلب التحقيق الفعال في قضايا التهريب التعاون بين المحاكم على جانبي البحر المتوسط. وبالنظر إلى حجم الظاهرة وأهمية جلب المجرمين إلى العدالة، يتعين على الحكومة المصرية إنشاء محاكم متخصصة لتحقيقات وقضايا التهريب وهو ما تسعى لعمله وزارة العدل حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل إقامة تعاون فعال بين الدول، ينبغي للدول أن تضفي الصبغة الرسمية على آليات تبادل المعلومات، بما في ذلك السجلات الجنائية وسجلات الشرطة، وسجلات المواليد والوفيات، والتسجيلات العائلية، ومعلومات الإقامة، وتسجيل المركبات والسفن، وسجلات حركة السفر وغيرها، وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على ذلك كجزء من مذكرات التفاهم أو المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف.

ملخص البحث

الهجرة المختلطة: الواقع الدولى والإقليمى والمحلى مع تركيز خاص على الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين

ملخص البحث

يهدف البحث إلى رصد وتحليل ظاهرة الهجرة المختلطة التى انتشرت بعد ثورات الربيع العربى كنوع جديد أضيف لظاهرة الهجرة، كما ظهرت ايضا ظاهرة هجرة الأطفال مع ذويهم أو غير المصحوبين، وكيف تعامل المجتمع الدولى والإقليمى والمحلى مع هذه الانواع الجديدة من الهجرة، من اجل الوصول إلى معالجتها والحد من أثارها التى تهدد كيان الأسرة ثم الدولة (دولة المنشأ) ثم الدولة الجاذبة أو التى تسمح بدخول هذه الفئات إلى حدودها، وايضا دول المعبر، مثل ليبيا. وذلك من خلال الاجابة على مجموعة من التساؤلات عن الهجرة المختلطة وأهم خصائصها، الأبعاد الجديدة لظاهرة هجرة الاطفال غير الشرعية، الأسباب والدوافع لهجرة الأطفال غير المصحوبين ومن المشجعين لهم؟، موقف المجتمع الدولى والإقليمى والمحلى من الظاهرة وهل الإجراءات والاتفاقيات التى إتخذت سوف تحد منها، دور المجتمع المحلى فى ذلك، وموقف الجهات المعنية فى مصر والمداخل المقترحة لها.

اعتمد البحث على المنهج الوصفى والتحليلى فى تناول الموضوع فى ضوء ثلاث اتجاهات نظرية مفسرة للهجرة، كما استند بصفة خاصة على المنهج المنظومى فى تناول الحلول والمعالجات الخاصة بها، لأن هذا المنهج يعالج الظاهرة من كافة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية، من خلال التعاون والتنسيق بين كل القطاعات المسئولة عن مواجهة المشكلة. حيث تناول البحث مفهومين رئيسيين وهما مفهوم الهجرة المختلطة، ومفهوم الاطفال غير المصحوبين.

وقد خلص البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

- أن الهجرة المختلطة بمختلف انواعها حظيت باهتمام عالمى غير مسبوق، وتم وضعها على أجندات لرؤساء الدول فى كثير من بلدان العالم.
- توجيه اهتمام الدول الطاردة للمهاجرين الى رعايتهم داخل البلاد التى هاجروا اليها بطرق غير نظاميه، وتسوية اوضاعهم بقدر الامكان ومساعدتهم على التغلب على ظروفهم القاسية والغير مستقرة، وذلك ليس مجرد مطلب بل أصبح واجبا وضرورة، حتى لا يتعرضوا الى عالم الجريمة وكذا استغلالهم فى منظمات ارهابية عالمية.
- تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. وقد أطلقت بعض البلدان العربية مؤخراً حملات لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. فاعتمدت المغرب في عام ٢٠١٣ سياسة لتوفير المزيد من الحماية للوافدين إليها. وخلال عام ٢٠١٤، نظمت حملة لتسوية أوضاع المهاجرين، فتلقت السلطات المغربية ٢٧٣٣٠ طلباً للتسوية من مهاجرين من أكثر من ١١٥ جنسية، فمنحت ١٧٩١٨ منهم رخص إقامة لمدة سنة. وتم إنشاء مكتب للاجئين والذين هم بدون جنسية باشر التدقيق في القضايا في مارس ٢٠١٥.

كما شُكلت أربع لجان فرعية تُعنى بتطبيق توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكل منها اختصت بأحد المجالات التالية: حملة تسوية الأوضاع التي أطلقها المغرب في عام ٢٠١٤؛ وتسوية أوضاع اللاجئين؛ وتحديث الأطر القانونية والمؤسسية الخاصة بالهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالهجرة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أطلق المغرب استراتيجية لفترة الثلاث سنوات المقبلة، تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف هي:

دمج المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم؛ ومراجعة أطر العمل القضائي والإجرائي؛ ومواءمة إطار العمل المؤسسي؛ وإدارة تدفقات الهجرة استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان. وتم إعداد مشاريع قوانين حول اللجوء والهجرة والاتجار بالأشخاص، إلا أن هذه المشاريع لم تُعتمد بعد (لحين إعداد هذا التقرير). كما وضعت الحكومة تدابير خاصة لاستعراض أوضاع المهاجرين غير النظاميين كل حالة على حدة. وقد تم تحقيق تقدم ملموس في اتجاه اعتماد النهج القائم على الحقوق لدى معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة، ولكن ما زال من الصعب جداً الالتزام ببعض المعايير الدولية لتسوية الأوضاع، ومنها عقود العمل، لا سيما وأن معظم المهاجرين غير النظاميين يعملون في القطاع غير النظامي.

- وبالنظر إلى الأعداد الهائلة للمهاجرين غير النظاميين في المملكة العربية السعودية، منحت الحكومة السعودية في نيسان/أبريل ٢٠١٣ فترة سماح مدتها سبعة أشهر للمهاجرين غير النظاميين لتسوية أوضاعهم.

وقد أعفي المهاجرون غير النظاميين الذين غادروا البلد خلال فترة السماح، من رسوم الإقامة ورخص العمل وغيرها من الغرامات المرتبطة بانتهاكات سابقة. إلى ذلك، لم تحظر هذه الإجراءات عودة هؤلاء المهاجرين إلى المملكة في وقت لاحق في حال حصلوا على تأشيرة دخول جديدة.

- اتخذت معظم بلدان المنشأ وبلدان المقصد في المنطقة العربية سلسلة من الإجراءات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير النظامية والنتائج المترتبة عليها. ومن المجدي اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان الذي بادر المغرب إلى انتهاجه في حملات تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. فهؤلاء ما زالوا يعاملون في حالات عدة باعتبارهم «مجرمين». وقد أظهرت الممارسات المتبعة خلال عمليات التوقيف والاحتجاز والترحيل لهؤلاء المهاجرين، تجاهلا واضحا لحقوق الإنسان.

كما اهتم البحث بالقاء الضوء على ديناميكيات الهجرة والمعلومات المتاحة حول نقاط الضعف واحتياجات الأطفال المصريين المهاجرين بشكل غير شرعي. كما يسلط التحليل الضوء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي تدفع الاطفال للاتجاه نحو الهجرة غير الشرعية، وعوامل الخطر التي يتعرض لها الأطفال خلال رحلة الهجرة، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى استجابة متكاملة ومتعددة التخصصات في الدول المعنية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. الامم المتحدة، " خطة عمل اديس ابابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية"، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون ٢٠١٥.

٢. الأمم المتحدة،" اعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين"، الجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون ٢٠١٦.

٣. أمل عبد الكريم عباس حسانين، المشكلات التى تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية_ودور الخدمة الاجتماعية فى التخفيف منها من منظور الممارسة العامة، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ٢٠١٠.

٤. إيميل دور كايم " قواعد المنهج فى علم الاجتماع " ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوى، المركز القومى للترجمة د.ن .

٥. تقرير التنمية البشرية المحلية،، معهد التخطيط القومي ٢٠١٥.

٦. تقرير الهجرة والتنمية والنزوح، منظمة الهجرة الدولية ٢٠١٥.

٧. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، أهم خصائص ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت "، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١٧.

٨. سامى محمود وأسامة بدير، أوربا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤلية والواجب، مركز الأرض، ٢٠٠٩، القاهرة.

٩. ستيفن مارك،"عصر الهجرة"، ترجمة منى الدروبى، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

١٠. شدوى ابراهيم،"الحلُ الأمثل ُللهجرةِ غير الشرعية ِللأطفال المصريين"، ٢٠١٦، متوفر في: https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/31/illegal-immigration-children-egypt

١١. علي الملط، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٦، متوفر في : http://sis.gov.eg/Story/130914?lang=ar

١٢. فرانك ويليامز ومارلين ماك شان، السلوك الاجرامى، النظريات" ترجمة عدلى السمرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٦.

١٣. كريم يوسف" التشريعات الأوروبية في مجال الهجرة: أسبانيا، إيطاليا، فرنسا"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المغرب ٢٠١٦.

١٤. محمد مصطفى محمد إبراهيم، تأثير الهجرة غير الشرعية على القرية المصرية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة المنصورة، ٢٠١٤.

١٥. مجدة امام "، هجرة رأس المال البشرى وانعكاستها على التنمية فى المجتمع المصرى: الواقع الراهن وآفاق المستقبل، معهد التخطيط القومى، القاهرة ٢٠١٢.

١٦. محافظات الأكثر تصدير المهاجرين غير الشرعيين"، ٢٠١٧، متوفر في : http://alalamelyoum.com/news/80594

١٧. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية " الهجرة غير الشرعية للشباب المصرى " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة ٢٠١٦

١٨. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهجرة غيرالشرعية للأطفال غير المصحوبين، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة ٢٠١٦

١٩. مركز الهجرة المختلطة، "نشرة التوجهات لشهر أغسطس"، ٢٠١٦.

٢٠. مساعد عبدالعاطي،" التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، ٢٠١٤.

٢١. مصطفى حجازى، سيكولوجية الانسان المهدور، المركز الثقافى العربى، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٢. مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة عبر المتوسط، الحوارحول هجرة العبور حول المتوسط. مؤتمر ٣٠ –٣١ يناير ٢٠٠٨، جنيف، سويسرا.

٢٣. منظمة الهجرة الدولية " الهجرة والنزوح والتنمية فى منطقة عربية متغيرة، ٢٠١٥.

٢٤. منظمة اليونيسف، رحلة مميتة للأطفال: طريق الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط– تنبيه حول الأطفال، فبراير ٢٠١٧.

٢٥. نسرين ابراهيم وآخرون، "الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين في المجتمع المصري"، ٢٠١٦، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

٢٦. نشرة احصائية، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١٦

٢٧. نص الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل؛

http://www.arabccd.org/page/1307_ الميثاق_الإفريقى_لحقوق_ورفاهية_الطفل.

٢٨. نص قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٦٤ لعام ٢٠١٠؛ https://manshurat.org/node/778

٢٩. هاني سليمان،" السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الامن، الهوية والقيم الإنسانية"، المركز العربي للبحوث والدراسات. ٢٠١٦.

٣٠. ونيسة الحمروني،" الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي (٥+٥)"، رسالة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة القاهرة، مصر ٢٠١٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Carling، Jorgen، Anne T. Gallagher، Christopher Horwood (2015).“Beyond Definitions.Global migration and the smuggling–traffickingnexus.” RMMS Discussion Paper No. 2: Beyond Definitions ،Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS)، Nairobi، November .١ :٢٠١٥ At: www.regionalmms.org/images/DiscussionPapers/Beyond_Definitions.pdf
2. EU،(2017)،" Commission Staff Working Document: Implementation of the action plan on UAM(2010– 2014)"، Brussels، 12.4.2014.
3. European Commission، (2015)،” An European Agenda on Migration”، EC Doc.com(2015)240،May.
4. European Commission،(2010).” Action Plan on Unaccompanied Minors (2010 – 2014)”، COM(2010)213 final.
5. European Commission،(2017)،” taking action on The Central Mediterranean route: managing Flows، Saving lives”، Malta Summit، February.
6. European Migration Network،(2015)،” Policies، practices and data on unaccompanied minors in the EU Member States and Norway “.
7. International Organizatiom Migration World Migration Report 2018.
8. International Organization for Migration (IOM)، Egyptian Unaccompanied Migrant Children: A Case Study on Irregular Migration”، 2016.
9. International Organization for Migration and United Nations Children's fund (2015)،” Data Brief: Migration of Children to Europe”، November30.
10. International Organization for Migration، World Immigration Report”،. 2018.
11. Liska،Wittenberg، “ Managing Mixed Migration: The Central Mediterranean Route to Europe”، International Peace Institute، April 2017.

12. R.Perruchoud and J. Redpath(eds)،(2011)،" Glossary on migration، International Migration Law No. 25"، IOM،Geneva.
13. Regional Mixed Migration Secretariat & Danish Refugee Council، Regional Mixed Migration in East Africa and Yemen in 2017: 1st Quarter Trend and Analysis ،2017.
14. Reitano and Tinti، Survive and advance: the economics of smuggling refugees and migrants into Europe. 2015
15. UNHCR، UNICEF and IOM، Refugee and Migrant Children in Europe: Mid year overview of trends Jan- June 2017.
16. United Nations Children's fund (UNICEF)، 2017،" A child is a child:Protecting children on the move from violence، abuse and exploitation"، UNICEF، May..
17. United Nations High Commission for Refugees،" UNHCR View Point: Refugee or Migrant which is right?"، July 11- 2017 available at:
18. United Nations High Commission for Refugees. Mixed Migration. A 10-Point Plan of Action.www.unhcr.org/mixed-migration.html.
19. United Nations High Commissioner for Refugees،" Mediterranean Situation'، UNHCR، Geneva،2017 at: http://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean
20. United Nations، The Sustainable Development Goals report 2016"، UN،Geneva،2016.
21. www.unhcr.org/en-us/news/latest/2016.